مدى تطبيق واعتماد المصارف المحلية العراقية للحوكمة المصرفية.. دراسة ميدانية لعينة من المصارف العاملة في القطاعين الحكومي والخاص في بيئة العمل العراقية

م.م محمد سمير دهيرب
كلية الإدارة والاقتصاد جامعة المثنى

Abstract المستخلص

تهدف الدراسة إلى التعرف على الحوكمة المصرفية وفقا لمبادئ وقواعد الحوكمة الصادرة عن منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي (OECD) ولجنة بازل (Basel) للرقابة المصرفية، حيث جاءت الدراسة لتسلط الضوء على مفاهيم وأهداف ومزايا الحوكمة، وقد تم تطبيق الحوكمة المصرفية في عينة من المؤسسات المالية ومنها المصارف المحلية العاملة في البيئة العراقية باعتبارها الركائز الأساسية للاقتصاد الوطني واحد دعائمه وذلك باستخدام أسلوب استمارات الاستبانة في مجتمع الدراسة المتكون من (30) موظف.

إن أهم ما جاء بالدراسة من استنتاجات، أن مبادئ الحوكمة عند تطبيقها من شأنها أن تؤدي إلى تحقيق العدالة والشفافية وحماية حقوق المودعين وتعمل على تخفيض معدلات الفساد المالي والإداري ورفع كفاءة الشركات وتعزيز الرقابة وزيادة الثقة بالاقتصاد الوطني وتعميق دور أسواق المال في تنمية المدخرات ورفع عوائد الاستثمار وزيادة فرص التمويل وتخفيض درجة المخاطر والإقلال من التعثر المصرفي، أما أهم التوصيات التي جاءت بها الدراسة ، ضرورة التزام المؤسسات المصرفية بالقوانين والأنظمة والتعليمات وتطوير أفضل الممارسات المطبقة في تشكيل مجالس الإدارة، وضرورة تشكيل لجنة التدقيق في المصارف تضطلع بمهام ضمان جودة التقارير المالية وتحقيق الثقة في المعلومات المحاسبية. ضرورة قيام البنك المركزي بالمطالبة من مجلس المعايير العراقية بإصدار واعتماد معايير خاصة بالحوكمة المصرفية تكون مقبولة ومعترف بها، وضرورة أن تنتهج المصارف المحلية مبادئ وقواعد الحوكمة المصرفية ، ومحاولة لرفع نسب تطبيق قواعد الحوكمة المصرفية إلى نسب أعلى مما أظهرته نتائج الدراسة.

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

المقدمة Introduction

خلال السنوات الماضية تركز الاهتمام على تطبيق مبادئ حوكمة الشركات في المصارف نتيجة للتطورات السريعة في الأسواق المالية نتيجة للتدفقات المالية والتقدم التكنولوجي، مما أدى إلى حدوث ضغوط تنافسية متزايدة بين المصارف والمنشات غير المصرفية ، وحدث نمو في الأسواق المالية وتنوع في الأدوات المالية للمصارف مما زاد أهمية قياس المخاطر وإدارتها والسيطرة عليها مما يتطلب الابتكار المستمر لطرق إدارة الإعمال والمخاطر وتغير للقوانين ونظم الإشراف بما يحافظ على سلامة النظام المصرفي.

وتختلف المصارف عن باقي الشركات لان انهيارها يؤثر على دائرة أكثر اتساعا من الأشخاص ويؤدي إلى إضعاف النظام ذاته مما يكون أثارا سيئة على الاقتصاد بأسره، وهو ما يلقى بمسئوليه خاصة على أعضاء مجلس إدارة المصرف، ونظرا لأنه لا يمكن لأعضاء مجلس الإدارة أو الإدارة إن يقوموا بكل شي بأنفسهم، ويجب عليهم تفويض بعض المهام فانه يجب عليهم التأكد من قدرة أولئك الذين ائتمنوهم وعهدوا إليهم بالسلطة والإطار الذي يمكن من خلاله مراجعة الاستخدام السليم والأمن للسلطة والذي يضمن سير الإحداث والعمليات على أكمل وجه.

المبحث الأول

المنهجية العلمية للبحث:Scientific Curricular for Searching

أولا: مشكلة الدراسة

يمكن تلخيص مشكلة الدراسة بمدى تطبيق واعتماد المصارف الحكومية ومصارف القطاع الخاص لمبادئ الحوكمة المصرفية ومبادئ لجنة بازل للرقابة المصرفية, الأمر الذي يتحتم على المصارف أن تدرك دور الحوكمة المؤسسية في تحسين وتطوير الأداء المصرفي لتقديم أفضل الخدمات والتي تواكب المتغيرات المتسارعة في بيئة العمل المصرفي، إلا أن الإخفاق في أدراك وفهم هذا الدور وتأثيره يؤدي إلى تراجع المصارف وضعف أدائها.

ثانيا: أهمية الدراسة

تتضح أهمية الدراسة من أهمية الحوكمة التي يتم تناولها ، كما تسهم هذه الدراسة إسهاما علميا في حل القصور في بعض الجوانب بما يعزز دور الحوكمة المؤسسية في المصارف، كما تهتم الدراسة في إبراز أهمية التوسع في تطبيق هذا المفهوم في المصارف وفي البيئة المصرفية المحلية.

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

ثالثا: هدف الدراسة

تهدف الدراسة إلى إلقاء الضوء على مفهوم الحوكمة المؤسسية والتعرف على الجوانب الايجابية، وكيفية الاستفادة منها من اجل تحسين جودة العمل المصرفي، وتقديم الاقتراحات والتوصيات الملائمة في هذا المجال.

رابعا: فرضية الدراسة

للدراسة فرضيتين رئيسيتين تسعى الدراسة لاختبارهما:

1. التزام المصارف في بيئة العمل المحلية بقواعد ومبادئ الحوكمة المصرفية.
2. هناك اثر لتطبيق الحوكمة المصرفية على الأداء المصرفي.

خامسا: أسلوب الدراسة

اعتمد الباحث في الجانب النظري على المنهج الوصفي التحليلي والكمي العام وذلك بالاستناد إلى واقع المعلومات والنشرات والدراسات والدوريات العلمية ومصادر المعلومات الالكترونية (الانترنت) المتوفرة، إما الجانب العملي تم استخدام استمارة استبانه والتي تم توزيعها على عدد من موظفي المصارف عينة الدراسة.

سادسا: عينة الدراسة

تم اختيار المؤسسات المصرفية المحلية وهي مصرف الرشيد والرافدين قطاع حكومي ومصرف دار السلام والوركاء ومصرف الخليج ومصرف بغداد قطاع خاص، وتم إجراء زيارات ميدانية لهذه المصارف، وأجراء مناقشات وتوزيع استمارات استبيان لهذه المؤسسات وبموجب كتاب كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة المثنى المرقم(3207)في 2011/10/16 لتسهيل مهمة الباحث.

سابعا: الدراسات السابقة

تناول العديد من الباحثين والدارسين موضوع الحوكمة ,وسيتم اخذ عينة من تلك الدراسات ذات الصلة بالموضوع والتي كان لها قيمة وذات اثر ايجابي لهذه الدراسة وكما يلي :

أ- دراسة يعقوب، فيحاء عبد الله – الدراسة بعنوان (التدقيق الداخلي ودوره في التحكم المؤسسي، دراسة تطبيقية على المصارف العراقية الخاصة،2006)، وتهدف الدراسة إلى بيان إمكانية تطبيق مبادئ التحكم المؤسسي في المصارف العراقية الخاصة واثر وظيفة التدقيق الداخلي في التحكم المؤسسي، وخلصت الدراسة إلى إن لوظيفة التدقيق الداخلي أهمية كبيرة في تعزيز الحكم المؤسسي لما لها من دور جوهري في تقوية دعائم التحكم المؤسسي وحقوق المساهمين.

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

ب دراسة المشهداني، بشرى نجم، الدراسة بعنوان (الإطار المقترح لحوكمة الشركات المساهمة دراسة تطبيقية لعينة من الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية،2007)، وكان هدفها تاطير مفهوم الحوكمة وصياغة أطار مقترح لها في الشركات المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، و خلصت الدراسة إلى صياغة أطار مقترح لحوكمة الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية ومتابعة تبني هذا الإطار من قبل الهيئة المشرفة.

ج دراسة التميمي، نظام شعلان جبار، الدراسة بعنوان (دور مراقب الحسابات في تعزيز الإفصاح والشفافية بالتقارير المالية في ظل الحوكمة , دراسة تحليلية لعينة من شركات القطاع العام،2009) وتهدف الدراسة إلى معرفة مستوى الإفصاح والشفافية المطلوب تحقيقها في ظل حوكمة الشركات وتحديد المستلزمات الأساسية لنجاح مراقب الحسابات وتفعيل دوره في إنضاج عملية الإفصاح والشفافية، و خلصت الدراسة إلى بيان الدور الذي يمارسه مراقب الحسابات في إنضاج عملية الإفصاح والشفافية في التقارير المالية والارتقاء بكفاءتها بهدف زيادة الثقة بتلك التقارير.

د دراسة الخزاعي،اسعد غني،الدراسة بعنوان (التدقيق الخارجي في إطار الحوكمة من منظور القطاع العام , دراسة ميدانية في بعض الشركات الحكومية ،2008) وهدفت الدراسة إلى صياغة إطار لنظام الحوكمة في المؤسسات العراقية، وخلصت الدراسة إلى إن اعتماد نظام الحوكمة في المؤسسات الحكومية يزيد كفاءة وفاعلية المدقق الخارجي ويعزز ثقة المجتمع بالجهات الرقابية في الحفاظ على المال العام.

هـ دراسة عبد الحليم،محمد،الدراسة بعنوان (حوكمة المصارف وإبعادها المحاسبية والإدارية والاقتصادية،2005)، وتهدف الدراسة إلى قياس مدى تطبيق المصارف السودانية للحوكمة المؤسسية وإبراز أهمية تطبيق الحوكمة على الجهاز المصرفي السوداني، وخلصت الدراسة إلى إن المصارف السودانية تطبق الحوكمة المؤسسية والممثلة بمقررات لجنة بازل للإشراف المصرفي وتعليمات البنك المركزي السوداني.

و دراسة عبد الغني، فكري،الدراسة بعنوان (مدى تطبيق مبادئ الحوكمة المؤسسية في المصارف الفلسطينية وفقا لمبادئ منظمة التعاون الاقتصادي،2008) وتهدف الدراسة إلى الوقوف على المفاهيم والمبادئ الأساسية التي يقوم عليها نظام الحوكمة المؤسسية ,وخلصت الدراسة إلى تعزيز دور الحوكمة المؤسسية في النظام المصرفي الفلسطيني لخلق بيئة مصرفية شفافة قادرة على القيام بواجبها تجاه أصحاب المصالح.

ز دراسة Mahmoud، Shawwa، الدراسة بعنوان (الحوكمة المؤسسية وأداء الشركات في الأردن) وتهدف الدراسة إلى بحث العلاقة بين مدى تطبيق مبادئ الحوكمة المؤسسية ومؤشرات الأداء في الشركات المساهمة الأردنية،2007)،

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

وخلصت الدراسة إلى نتيجة هامة وجديرة بالتحقق وهي إن الجمع بين منصبي رئاسة مجلس الإدارة والمنصب الأول في الإدارة التنفيذية كان له ارتباطا ايجابيا بمؤشرات أداء الشركات المساهمة الأردنية.

ح مميزات هذه الدراسة:

أن أهم ما يميز هذه الدراسة هو أنها تناولت موضوع الحوكمة المصرفية لعينة من المصارف العاملة في البيئة المحلية العراقية سواء الحكومية ومصارف القطاع الخاص ومحاوله لتعزيز دورها في تحسين الأداء المصرفي.

المبحث الثاني

الحوكمة المؤسسية في الجهاز المصرفي

تعني الحوكمة المؤسسية في الجهاز المصرفي: مراقبة الأداء من قبل مجلس الإدارة والإدارة العليا للمصرف وحماية حقوق حملة الأسهم والمودعين، بالإضافة إلى الاهتمام بعلاقة هؤلاء بالفاعلين الخارجيين، والتي تتحدد من خلال الإطار التنظيمي والسلطات الهيئة الرقابية، وتنطبق الحوكمة في الجهاز المصرفي على البنوك العامة والبنوك الخاصة والمشتركة (حداد،2008 : 7).

أولا عناصر الحوكمة في الجهاز المصرفي: تتمثل أهم العناصر الأساسية في عملية الحوكمة في مجموعتين:

المجموعة الأولى تمثل الفاعلين الداخليين، وهم حملة الأسهم ومجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والمدققين الداخلون.

المجموعة الثانية فتتمثل في الفاعلين الخارجيين، المتمثلين في المودعين، والمستثمرين وأصحاب الودائع الثابتة، ووسائل الإعلام، وشركات التصنيف والتقييم الائتماني، والبنك المركزي.

وتتركز الحوكمة – كما سبق القول – على عناصر أساسية لابد من توافرها حتى يكتمل إحكام الرقابة الفعالة على أداء البنوك، تتلخص في الشفافية، وتوافر المعلومات، وتطبيق المعايير المحاسبية الدولية، والنهوض بمستوى الكفاءات البشرية من خلال التدريب ولا يرتبط نجاح الحوكمة في الجهاز المصرفي فقط بوضع القواعد الرقابية ، ولكن أيضا بأهمية تطبيقها بشكل سليم ، وهذا يعتمد على البنك المركزي ورقابته من جهة، وعلى المصرف المعني وإدارته من جهة أخرى.

ويجب إن تكون إدارة المصرف مقتنعة بأهمية مثل هذه القواعد والضوابط مما يساعد على تنفيذها. وهذا ما يكشف عن دور كل من مجلس الإدارة بقسميه التنفيذي وغير التنفيذي، ولجان المتابعة التي توفر له البيانات اللازمة عن أداء المصرف، وإدارات التفتيش داخل الجهاز المصرفي التي تعرض تقاريرها على مجلس الإدارة

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

والمساهمين، والذين يجب أن يقوموا بدورهم في الرقابة على أداء المصرف إلى جانب المساهمة في توفير رؤوس الأموال في حالة حاجة المصرف إليها (يوسف، 2007 :12).

والممارسة السليمة للحوكمة تؤدي بشكل عام إلى دعم وسلامة الجهاز المصرفي، وذلك من خلال المعايير التي وضعتها لجنة بازل للرقابة على البنوك وتنظيم ومراقبة الصناعة المصرفية والتي من أهمها: (حداد ،2008: 13)

1 الإعلان عن الأهداف الإستراتيجية للجهاز المصرفي وللمصرف وتحديد مسئوليات الإدارة.

2 التأكيد من كفاءة أعضاء مجلس الإدارة وإدراكهم الكامل لمفهوم الحوكمة ، وعدم وجود أخطاء مقصودة من قبل الإدارة العليا.

3 ضمان فاعلية دور المراقبين وإدراكهم لأهمية دورهم الرقابي.

4 ضرورة توفير الشفافية والإفصاح في كافة إعمال وأنشطة المصرف والإدارة.

ثانيا مبادئ الحوكمة المصرفية:

أصدرت لجنة بازل[1] *(BaselCommittee) تقريرا حول دور الحوكمة في المصارف عام 1999 ثم أصدرت نسخة معدله عن هذا التقرير عام 2005 ، وفي عام 2006 أصدرت لجنة بازل نسخة محدثة ومعدلة عن التقرير السابق، وأهم ما جاء في هذه النسخة المبادئ التالية: (www.hawkama.net)

1 يجب إن يكون أعضاء مجالس الإدارات مؤهلين على إدارة إعمال المصرف ومسوؤلين عن أداء وسلامة الموقف المالي وإيجاد إستراتيجية لعمل المصرف أو قادرين على اتخاذ القرارات التصحيحية في جميع المناسبات.

2 على مجلس الإدارة مراقبة وإدارة الأهداف الإستراتيجية للمصرف اخذين في الحسبان مصالح حملة الأسهم والمودعين ، يضاف إلى ذلك مسؤولية مجلس الإدارة عن توفير الحماية الملائمة للعاملين الذين يعدون تقريرا عن ممارسات غير قانونية أو غير أخلاقية من أي إجراءات تأديبية مباشرة أو غير مباشرة.

---

*[1] تأسست لجنة بازل في نهاية عام 1974 بمدينة بازل (Basel) التي تقع شمال سويسرا على نهر الراين وتعتبر مرفأ نهري ومركز صناعي وتتألف هذه اللجنة من مجموعة الدول الصناعية العشر وكان السبب وراء تأسيس هذه اللجنة هو تفاقم أزمة المديونية الخارجية لدول العالم الثالث وازدياد حجم ونسبة الديون المشكوك في تحصيلها وتعثر بعض هذه البنوك بالإضافة إلى المنافسة القوية التي خلفتها البنوك اليابانية إزاء البنوك الغربية نتيجة لتدني رؤوس أموالها كل ذلك في العام 1988 .

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

3 إيجاد هيكل إداري متكامل يشجع على المحاسبة وتحديد مسؤوليات مجلس الإدارة والإدارة العليا والمديرين والعاملين في المصرف.

4 امتلاك المسؤولين في المصرف المهارات والخبرات والمعلومات الضرورية والمهمة لإدارته وفق السياسات والتوجهات ألموضوعه من قبل مجلس الإدارة.

5 استقلالية مراقب الحسابات والرقابة الداخلية باعتبارهما جوهر الحوكمة في المصرف ، لان الرقابة الفعالة الداخلية والخارجية مهمة جدا لسلامة المصرف في الأجل الطويل.

6 تطابق سياسات الأجور والمكافآت مع أهداف إستراتيجية المصرف في الأجل الطويل.

7 مبدأ الشفافية مهم وضروري للحوكمة السلمية كما يعد الإفصاح العام ضروريا للمصارف المسجلة في البورصة لتحقيق الانضباط في السوق ويجب إن يكون الإفصاح في الوقت المناسب.

8 على مجلس الإدارة والإدارة العليا هيكلة عمليات المصرف والبيئة التشريعية التي يعمل من خلالها.

ومن خلال ما ورد أعلاه يرى الباحث إن الحوكمة المؤسسية في المصارف تستند على مقومات تسبب نجاحها منه الشفافية والإفصاح في طرح المعلومات، إضافة لخلق روح تعاون بين موظفي المصرف والذي يعمل على تبادل الخبرات والمعلومات فيما بينهم للوصول لتحقيق الأهداف الإستراتيجية للمؤسسة، والعمل على الالتزام بالقوانين والأنظمة والتعليمات الصادرة من الجهات الرقابية والإشرافية والذي يؤدي بالنتيجة للقضاء على مظاهر الفساد بكل جوانبه.

ثالثا: <u>اثر تطبيق الحوكمة في المصارف</u>: لاشك أن تطبيق المصارف للحوكمة بشكل جيد سيؤدي إلى نتائج ايجابية متعددة ومختلفة وفيما يلي أهم هذه الايجابيات (www.hawkama.net):

أ زيادة فرص التمويل لدى المصرف.

ب انخفاض تكاليف الاستثمار الذي يقوم به المصرف.

ج تشجيع الحوكمة على استقرار سوق المال.

د العمل على محاربة الفساد بكل صورة.

هـ عند التزام المصارف بتطبيق معايير الحوكمة يسهم في تشجيعها للشركات التي تقترض منها بتطبيق هذه القواعد والتي من أهمها الإفصاح والشفافية والإدارة الرشيدة.

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

و تطبيق الشركات لمبادئ الحوكمة يؤدي إلى انخفاض درجة المخاطر عند تعاملها مع المصارف.

رابعا دور حوكمة المصارف في تعزيز مبادئ حوكمة الشركات: تعد المصارف المصدر الأساسي لتلبية الاحتياجات التمويلية للأنشطة الاقتصادية عامة ومنها الشركات، هذه الاحتياجات تلعب دورا مهما في عمل الشركات لتحقيق أهدافها في الربح ويمكن توضيح دور المصارف في تعزيز حوكمة الشركات من خلال محورين هما:

المحور الأول: تعد المصارف رائدة في مجال تبني مبادئ حوكمة الشركات باعتبارها شركات مساهمة عامة وعلى هذا الأساس فان مبادئ الحوكمة تقلل من حجم المخاطر التي تتعرض لها المصارف.

إما أهم الإصلاحات المطلوبة في هذا المجال فهي الفصل قدر الإمكان بين الملكية والإدارة وتعزيز دور ومهام وصلاحيات هذه المجالس سواء في تعيين المدراء أو تشكيل اللجان يضاف إلى ذلك إعادة عملية تقييم عمليات الرقابة وتقويتها(حتاملة، 2005: 7).

المحور الثاني: تعزيز دور حوكمة المصارف في تطبيق مبادئ حوكمة الشركات باعتبارها الممول الرئيسي للشركات.

ومن احد الركائز الأساسية لسلامة سوق الأوراق المالية وقطاع الشركات وجود نظام مصرفي سليم يوفر الائتمان والسيولة، إن اهتمام المصارف في حوكمة الشركات يمنح الائتمان للعملاء، سواء كان في مجال الاقتراض أو أسعار الفائدة الممنوحة للعملاء.

ويرى الباحث أن اعتماد المصارف للحوكمة يعزز ويدعم القرار الائتماني عند منح القروض وتحديد أسعار الفائدة وتحديد الضمانات للقرض، إضافة إلى خلق حالة من الطمأنينة لدى المقرضين والمقترضين على حد سواء مما يتطلب توعية مدراء المصارف بمزايا مبادئ الحوكمة المصرفية.

المبحث الثالث

الإطراف المسؤولية عن تطبيق الحوكمة في المؤسسات المصرفية

سيتم التطرق هنا إلى دور الإطراف المسئولة عن تطبيق الحوكمة المصرفية، وعن مسؤولية وعلاقة كل طرف من هذه الإطراف بالإطراف الأخرى وكما يلي:

أولا لجنة التدقيق: (Audit committee)

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

لقد حظيت لجنة التدقيق في الوقت الحاضر باهتمام بالغ من قبل الهيئات العلمية الدولية ، والمحلية المتخصصة والباحثين، وبخاصة بعد الإخفاقات والاضطرابات المالية التي حصلت في الشركات العالمية ويرجع هذا الاهتمام للدور الذي يمكن إن تؤديه لجنة التدقيق كأداة من أدوات حوكمة الشركات في زيادة الثقة والشفافية في المعلومات المالية التي تفصح عنها الشركات ، وذلك من خلال دورها في إعداد التقارير المالية وإشرافها على وظيفة التدقيق الداخلي في الشركات، وكذلك دورها في دعم هيئات التدقيق الخارجي وزيادة استقلاليتها فضلا عن دورها في التأكيد على الالتزام بمبادئ حوكمة الشركات (نسمان،2009: 39).

لقد ظهر مفهوم هذه اللجنة بعد الانهيار المالي لبعض الشركات الكبيرة كما تم ذكره ، ففي الولايات المتحدة الأمريكية تم إصدار قانون[2]* (Sarbanes Oxley Act) في سنة 2002، الذي ألزم جميع الشركات بتشكيل لجنة التدقيق لما لها من دور هام في منع حدوث تلك الانهيارات المالية في المستقبل، وذلك من خلال دورها في عملية إعداد القوائم المالية وكذلك في زيادة استقلالية كل من المدقق الداخلي والخارجي (كينيث واخرون، 2010: 161) .

وتقوم لجان التدقيق بدور حيوي في ضمان جودة التقارير المالية وتحقيق الثقة في المعلومات المحاسبية نتيجة لما تقوم به من إشراف على عمليات التدقيق الداخلية والخارجية ومقاومة ضغوط وتدخلات الإدارة على عملية التدقيق ، علاوة على ذلك يشير البعض بأن مجرد إعلان الوحدة الاقتصادية عن تشكيل لجنة للتدقيق كان له اثر على حركة أسهمها بسوق الأوراق المالية (خليل، 2005: 34).

ومن الواضح انه لا يوجد تعريف موحد حتى الآن للجان التدقيق حيث تختلف من شركة لأخرى، وقد قام البعض بتعريف لجنة التدقيق أنها لجنة منبثقة من مجلس الإدارة تكون عضويتها قاصرة فقط على الأعضاء غير التنفيذيين والذين يتوفر لديهم درجة عالية من الاستقلالية والخبرة في مجال المحاسبة والتدقيق، وإيضاح أعداد

---

[2] *هو مشروع قانون قدمه السيناتور الديمقراطي (بول ساربينز) وعضو الكونجرس الجمهوري (منكاتل أوكسلي) ووقعه الرئيس جورج w بوش كقانون في 30 تموز سنة 2002 ، وقد انشأ جهازا للأشراف وتنظيم المدققين ، واوجد قوانين خاص بمسؤولية الشركة ،وزاد من عقوبات جرائم المخالفين ،ومنذ سنة 2002 أصبح القانون الفيدرالي الأكثر دراميا فيما يتعلق بحوكمة الشركات (كيم،ونوفسنجروموهر،161،2010).

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

التقارير المالية ومراجعة عمليات التدقيق الداخلية والخارجية وأيضا مراجعة الالتزام بتطبيق قواعد الحوكمة المصرفية داخل المصرف (سليمان ، 2006 :14).

كما عرفت لجنة التدقيق من قبل الهيأة الكندية للمحاسبين القانونيين (CTCA) بأنها: لجنة مكونه من أعضاء مجلس إدارة الشركة الذين تتركز مسؤوليتهم في مراجعة القوائم المالية السنوية قبل تسليمها إلى مجلس الإدارة، وتتلخص نشاطاتها في ترشيح المدقق الخارجي ومناقشة نطاق ونتائج التدقيق معه وكذلك مراجعة نظام الرقابة الداخلية للشركة (الرحيلي، 2005 : 11) .

وكذلك عرفها(ميخائيل) بأنها لجنة منبثقة عن مجلس الإدارة تتكون من عدد من الأعضاء غير التنفيذيين، ويحضر اجتماعاتها المدققين الداخلون والخارجون إذا اقتضى الأمر ذلك ، وتفوض هذه اللجنة صلاحيات العمل طبقا للإحكام التي يقررها مجلس الإدارة وترفع تقاريرها الدورية إلى رئيس مجلس الإدارة (ميخائيل، 2005 :32).

أهمية إنشاء لجان التدقيق: لعل الحافز على إنشاء لجنة التدقيق[3]* ينشأ من المنافع المتوقعة منها والتي يمكن إن تقدمها إلى جميع الإطراف مثل مجلس الإدارة للشركة والمدقق الخارجي والداخلي والمساهمين وأصحاب المصالح كما في الشكل رقم (2) الذي يوضح علاقة لجنة التدقيق بالإطراف الأخرى وبذلك سيتم توضيح أهميتها بالنسبة لـ:

---

[3] *وردت لجنة التدقيق في قانون المصارف رقم(94) لسنة 2004 (المعدل) في المادة /24 منه تحت عنوان لجنة مراجعة الحسابات، حيث يقوم كل مصرف بتشكيل لجنة لمراجعة الحسابات وتكون مهامها أو قيامها بالسلطات التالية:

أ- المراجعة والموافقة على الإجراءات المحاسبية وعلى خطة مراجعة الحسابات السنوية وعلى ضوابط المحاسبة وإدارة المخاطر للمصرف.

ب- التوصية والموافقة على مراجع الحسابات لكي يعين كمراجع حسابات خارجي للمصرف.

ج- استعرض تقرير مراجع الحسابات الخارجي حول الكشوفات المالية للمصرف وإبلاغ مجلس الإدارة عن أية نتائج قبل موافقة مجلس الإدارة على الكشوفات المالية.

د- طلب تقارير من رئيس مراجعي الحسابات الداخلي.

هـ- رصد الامتثال للقوانين والأنظمة المطبقة على المصرف ورفع تقرير بذلك إلى مجلس الإدارة.

و- مراجعة التقارير التي يقدمها المصرف إلى البنك المركزي العراقي.

ز- الإبلاغ عن أي أمور يعرضها عليه مجلس الإدارة.

ح- مراجعة عمليات البنك ومعاملاته على أساس الخطط المعتمدة من قبل لجنة مراجعة الحسابات بطلب من مجلس الإدارة وبناءً على طلب حاملي الأسهم معا الذين يملكون أكثر من 10% من حقوق التصويت الإجمالية أو على النحو الذي يحدده صك تأسيس المصرف.

ط- تقديم تقرير سنوي على الأقل إلى حملة أسهم المصرف في اجتماعهم العمومي عن أنشطتها.

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

1 مجلس الإدارة: إن إنشاء لجنة التدقيق سوف يؤدي إلى مساعدة أعضاء مجلس الإدارة التنفيذيين من تنفيذ مهامهم ومسئولياتهم وخاصة فيما يتعلق بنواحي المحاسبة والتدقيق من خلال تحسين الاتصال بين مجلس الإدارة والمرجع الخارجي ، وذلك من خلال الاجتماع بالمراجع الخارجي إثناء وفي نهاية عملية التدقيق وتوصيل نتيجة هذه الاجتماعات إلى مجلس الإدارة والمساعدة في حل المشاكل التي قد يواجهها المراجع مع إدارة الشركة التنفيذية فيما يتعلق بإعداد القوائم المالية (خليل،2005: 35).

2 المدقق الخارجي: لعل الدور الذي تلعبه لجان التدقيق في تدعيم استقلالية المدقق الخارجي بالشكل الذي يؤدي إلى قيامه بمهامه دون ضغط أو تدخل من إدارة الشركة وعلية هناك بعض المعايير التي اهتمت بطبيعة العلاقة بينهما كدور لجان التدقيق في تعين المدقق الخارجي وتحديد إتعابه وحل المشاكل التي تنشا بين إدارة الشركة والمدقق الخارجي .

3 الرقابة الداخلية: تقوم لجان التدقيق باختيار رئيس قسم الرقابة الداخلية وتوفير الموارد اللازمة لهذا القسم والاجتماع المستمر بهم لحل المشاكل التي قد تنشا بين هذا القسم وإدارة المصرف ، وفي نفس الوقت قيام قسم الرقابة الداخلية بإرسال تقاريره إلى لجنة التدقيق والتي تعتبر قناة اتصال بين هذا القسم ومجلس إدارة المصرف .

4 الشركات والإطراف الخارجية: مما سيزيد ثقه المستثمرين والإطراف الخارجية الأخرى التي تبني قراراتها على المعلومات المالية التي تصدرها المصارف في هذه التقارير (سليمان،2008: 92 95).

5 المستثمرين والإطراف الخارجية: إن إنشاء لجان التدقيق داخل الشركات سوف يؤدي إلى زيادة الاعتمادية والشفافية في المعلومات والتقارير المحاسبية التي تصدرها.

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

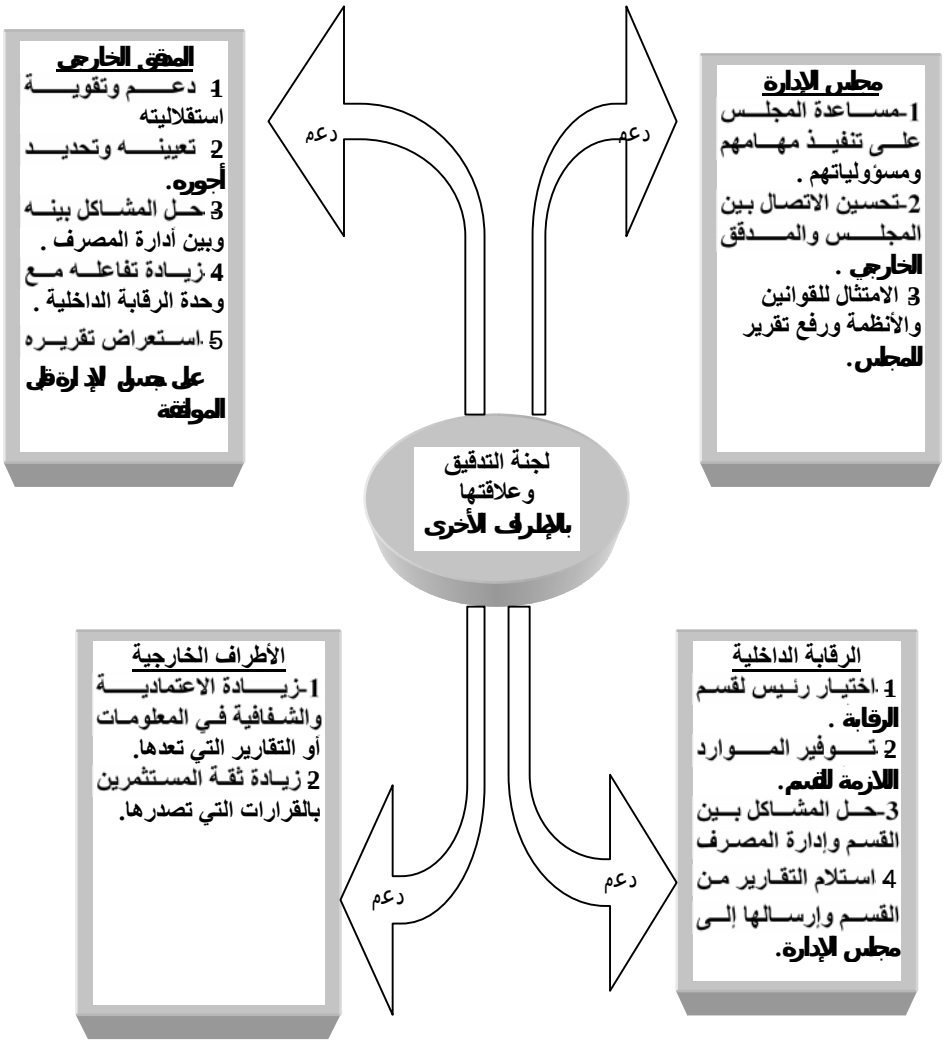

شكل رقم (1)
علاقة لجنة التدقيق بالأطراف الأخرى

المصدر: إعداد الباحث وبالاستناد إلى(سليمان،2008: 92 95) وقانون المصارف رقم/ 94لسنة/ 2004.

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

ضوابط تشكيل لجان التدقيق من منظور الحوكمة المصرفية:

يجب إن تتوافر مجموعة من الضوابط الخاصة لتشكيل لجنة التدقيق في أي شركة حتى تؤدي هذه اللجنة إعمالها بكفاءة أو بفاعلية وكما يلي:

1 التحديد الواضح لسلطات ومسئوليات اللجنة: حيث ينبغي تحديد سلطات ومسئوليات لجنة التدقيق بصورة تفصيلية وواضحة وكتابية، حتى يمكن لهذه اللجنة أن تقوم بإعمالها بكفاءة.

2 توافر وتكامل الخبرة والمهارة في أعضاء لجنة التدقيق: من الأمور المتفق عليها إن أعضاء لجنة التدقيق من الأعضاء غير التنفيذيين والذين يتمتعون بالخبرة والمهارة والقدرة على متابعة وتقييم أنظمة الرقابة الداخلية.

3 تحديد العدد الملائم لأعضاء لجنة التدقيق: إن العدد الأمثل الذي لوحظ في اغلب الدول يتراوح من 3 5 أعضاء حيث يجب إن يكفي هذا العدد لتحقيق مزيج من الخبرات والقدرات التي تمكن اللجنة من تحقيق أهدافها .

4 استقلال لجنة التدقيق تنظيميا: تعتبر لجنة التدقيق بمثابة إحدى اللجان التي يشكلها مجلس الإدارة وتقدم تقاريرها ونتائج إعمالها لمجلس الإدارة (شحاتة، 2007 :315).

5 إدراك لجنة التدقيق لدورها في حوكمة الشركات: من خلال تدعيم دور الإفصاح المحاسبي وغير المحاسبي في مساعدة أصحاب المصلحة في الشركات على مراقبة الإدارة، وتدعيم دور تدقيق الحسابات في زيادة درجة الثقة في القوائم المالية وتدعيم دور الرقابة الداخلية في صدق القوائم المالية من جهة وضمان التزام إدارة الشركة بالقوانين واللوائح ذات الصلة (Colley and others, 2005: 39)، كما وان أي فشل سواء في دور أو عضوية أو كفاءة او التزام لجنة التدقيق يؤدي إلى أحداث فجوة في تطبيق حوكمة الشركات وصعوبة الحصول على نتائج سليمة عند تطبيقه (حماد،2005: 149).

ويمكن بيان مهام لجنة التدقيق بالنقاط التالية: (الخزعلي، 2008: 155)

أ فحص مدى أمانة القوائم المالية ومراجعة التقارير المالية والإفصاح الذي يحتويه.

ب تقويم نظام الرقابة الداخلية ومراجعة ما أذا لم يتم تخصيص لجنة مستقلة لإدارة المخاطر أو بواسطة المجلس نفسه ونظم التدقيق الداخلي.

ج فحص وظيفة التدقيق الداخلي وتحديد متطلبات رفع كفاءتها وتحقيق فاعليتها.

د تقديم توصيات إلى المجلس فيما يتعلق بالمدقق الخارجي وطرق التواصل وتطبيق سياسة الارتباط.

هـ متابعة ومراجعة استقلال المدقق الخارجي ومدى فاعليته مع الأخذ بالاعتبار المتطلبات المهنية والنظامية.

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

و مراجعة آليات تقدير وإدارة المخاطر.

ويرى الباحث أن هذه اللجنة لها دور كبير في المؤسسات المصرفية لما تضطلع به من دور هام في عملية نجاح حوكمة المؤسسات المصرفية باعتبارها لجنة تتمتع بالاستقلالية والنزاهة والخبرة المالية والمحاسبية وحرصها على نجاح المؤسسات في ظل التحديات والمخاطر التي تواجهها.

ثانيا مجلس الإدارة (Boarded of Directors):

مجلس الإدارة هو السلطة الأعلى في الشركة الذي ترجع إليه جميع الصلاحيات اللازمة لاتخاذ القرارات والإجراءات اللازمة لتحقيق مصلحة المساهمين الذين منحوا مجلس الإدارة التفويض اللازم، ويعتبر مجلس الإدارة أكثر آليات الحوكمة المصرفية أهمية، لأنه يمثل قمة إطار الحوكمة المصرفية فالوظيفة الأساسية لمجلس الإدارة هي تقليل التكاليف الناشئة عن الفصل بين الملكية وسلطة اتخاذ القرار (عوض ، 2003: 33) ويكون مجلس الإدارة مسئولا بصفة جماعية عن رفع مستوى النجاح في الشركة والقيادة والتوجيه لشؤون الشركة. (حنا، 2005 :12).

أ تركيبة مجلس الإدارة:

أولا: يتكون مجلس الإدارة في الشركة المساهمة المختلطة من (9)أعضاء أصليين يتم اختيارهم كما يلي:

1 ثلاثة أعضاء يمثلون القطاع الاشتراكي يعينون بقرار من الوزير المختص للقطاع الذي تنتمي أليه الشركة.

2 أربعة أعضاء يمثلون المساهمين من غير القطاع الاشتراكي تنتخبهم الهيئة العامة للشركة.

3 عضوان يمثلان العاملين في الشركة يتم اختيارهما من قبل الاتحاد العام لنقابات العمال من بين العاملين فيها.

4 يكون لمجلس الإدارة في الشركة المساهمة المختلطة تسعة أعضاء احتياط يختارون بالطريقة والنسب المقررة للأعضاء الأصليين. (قانون الشركات العراقي رقم 21لسنة 1997/المعدل ، المادة/103) .

ثانيا: يتكون مجلس الإدارة في الشركة المساهمة الخاصة من أعضاء أصليين لا يقل عددهم عن خمسة ولا يزيد على تسعة يتم اختيارهم كما يلي :

1 أعضاء لا يقل عددهم عن ثلاثة ولا يزيد على سبعة تنتخبهم الهيئة العامة للشركة.

2 عضوان يمثلان العاملين في الشركة يتم اختيارهما من قبل الاتحاد العام لنقابات العمال من بين العاملين فيها.

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

3 يكون لمجلس الإدارة في الشركة المساهمة الخاصة أعضاء احتياط يختارون بالطريقة والنسب المقررة للأعضاء الأصليين. (قانون الشركات العراقي رقم 21 لسنة 1997/المعدل ، المادة/104).

ثالثا: تستثنى شركات المصارف والاستثمار المالي من تمثيل العاملين في مجلس الإدارة. (قانون الشركات العراقي رقم 21 لسنة 1997/المعدل ، المادة/ 105) .

ب كيفية تطبيق مجلس الإدارة للحوكمة المصرفية:

ليس هناك نموذج بعينه وحيد للحوكمة المصرفية الجيدة للشركة يمكن تطبيقه في كل الدول وعلى كافة الشركات، إذ إن ممارسات الحوكمة تختلف فيما بين الشركات وتبعا لظروف ، كما تختلف بشكل اكبر فيما بين الدول، وينبغي إن تتمتع الحوكمة بقدر من المرونة والتطور إلا إن الحقيقة العالمية هي إن الطلبات التي يفرضها السوق من شفافية وحماية المستثمرين تفرض على الدول والشركات أن تقوم بفحص نظام الحوكمة بها و إن تتحرك نحو توفير الضمانات التي يطلبها ويسعى إليها المستثمرين وغيرهم من أصحاب المصالح، ومن أهم هذه الضمانات وجود مجالس إدارة بالشركات لديها القدرة على أداء مهامها الإشرافية بكفاءة وفعالية ، آنء نظر الظلام توفر توجيهات عن كيفية محاسبية مجالس الإدارة عن أداء الشركات وبصيغة عامة هناك ثلاث مكونات أساسية يجب أن تتوافر في مجلس الإدارة وهي:

1 الإشراف المستقل: ونعني به الاستقلالية واليقظة من قبل مجلس الإدارة التي ستكون نتيجة تهيئة مجلس الإدارة لنفسه للالتزام بدرجة أدق بمصالح المساهمين مما يؤدي إلى حث إدارة الشركة إلى زيادة صافي الإرباح .

2 قدرة مجلس الإدارة على التنافس: ويعني به الإلية التي تمكن ذوي القدرة الأفضل على القيام بعمل ما ، ويجب إن يكون التهديد بالاستحواذ قائما باعتباره احد مصادر الحث على الأداء.

3 دور مجلس الإدارة في وضع إستراتيجية الشركة: ولعل هذه الوظيفة من أهم الوظائف التي يجب أن يتمتع بها أعضاء مجلس الإدارة حيث إن النظرة العالمية ألان أصبحت تنظر إلى ما بعد التغيرات الهيكلية التي يتم القيام بها داخل غرفة اجتماعات مجلس الإدارة (سليمان ، 2006 : 17).

ج مظاهر الحوكمة المصرفية لمجلس الإدارة:

يكون لرئيس مجلس الإدارة دور في خلق ظروف مناسبة للأعضاء، وضمان فاعلية إعمال المجلس، ويتم توصيف دور الرئيس واختصاصاته ومسئولياته حتى يكون فعالا، يجب فصل دور الرئيس والرئيس التنفيذي وفصل المسئوليات بينما كتابيا وبموافقة المجلس، وبالنسبة لعضو مجلس الإدارة من غير التنفيذيين، يجب إن يجتمع الأعضاء من غير التنفيذيين مرة على الأقل كل سنة بدون حضور الرئيس أو

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

الأعضاء من غير التنفيذيين ويجب إن يتضمن التقرير السنوي بيانا عما كانت هذه الاجتماعات قد تمت أم لا، ويجب اخذ القرارات بشكل موضوعي وبصفة مستقلة، ويجب وجود لجنة تعيينات لاختيار الكفء واللازم لعمل المجلس، ويجب تقييم أداء المجلس وأعضاءه مرة كل سنه على الأقل وان يضم هذا التقرير السنوي هذه العمليات لمراجعة الأداء الموجودة في الشركة. (ميخائيل ، 2005: 184).

د مسؤوليات مجلس الاداره:

أولا: يجب إن يتصرف أعضاء مجلس الإدارة على أساس من المعلومات الكاملة وبأمانة وبالعناية والمهارة اللازمة ووفقا لأفضل مصلحة للشركة ومساهميها.

ثانيا: في حالة اتخاذ المجلس قرارات تؤثر على فئات المساهمين بصورة مختلفة فان على المجلس إن يعامل كافة المساهمين بعدالة.

ثالثا: يجب آن يطبق مجلس الإدارة معايير أخلاقية سامية يرعى فيها مصلحة المساهمين.

رابعا: يجب إن يؤدي المجلس الوظائف التالية: (التميمي، 2009: 29- 30) 1 مراجعة إستراتيجية الشركة والخطط الرئيسة للأداء، وسياسة الخطر، والموازنات التقديرية وخطط الإعمال.

2 اختيار وتحديد مكافآت ومراقبة الأداء وعزل وإحلال الموظفين الرئيسيين.

3 ضمان رسمية وشفافية عملية انتخاب أعضاء مجلس الإدارة.

4 ضمان نزاهة أنظمة التقرير المالي والمحاسبي للشركة، بما في ذلك المراجعة المستقلة وملائمة أنظمة الرقابة، وعلى الأخص الأنظمة المتعلقة بإدارة الخطر ومراقبة التشغيل والعمليات والالتزام بالقوانين والمعايير ذات العلاقة.

5 مراقبة عمليات الإفصاح والاتصالات.

ثالثا: الرقابة الداخلية: (Internal Control)

تم تعريف الرقابة الداخلية على أنها وظيفة تقييم مستقلة داخل التنظيم تهدف إلى خدمته عن طريق فحص وتقييم أنشطته المختلفة ويتمثل هدفها في مساعدة أعضاء التنظيم في تنفيذ مسؤولياتهم بفعالية (تملم، 1993: 33).

أهداف الرقابة الداخلية:

يختلف دور الرقابة الداخلية في طبيعته من منظمه لأخرى إذ إن تحديد أساليبها يعود للمنظمة ذاتها ولا تمليه أو تفرض قوانين أو منظمات مهنية كما هو الحال بنسبة للتدقيق الخارجي. والهدف من الرقابة الداخلية الذي أصدره مجمع المدققين بالولايات المتحدة هو:

1 معاونة جميع أعضاء الإدارة العليا في الإجراء الفعلي لمسئولياتهم عن طريق تزويدهم بتحليلات وتقييم وتوصيات وتعليقات مرتبطة بالأنشطة التي تناولتها الرقابة .

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

2 كذلك يرتبط عملها بمعاونة المدقق الخارجي في انجاز مهمته ليتسنى له إن يقرر لأصحاب رأس المال بأن الميزانية العامة تعبر تعبيرا صادقا عن حقيقة المركز المالي للشركة (القبلان، 2006 :177)، والتعاون بين كل من المدقق الداخلي والمدقق الخارجي يؤدي إلى زيادة جوده عملية التدقيق وتقليل تكاليفها(المطري ،2005: 46).

3 كما تهدف إجراءات الرقابة الداخلية إلى زيادة كفاءة أداء العمليات المختلفة داخل المنظمة بتشجيع العاملين على الالتزام بالسياسات الموضوعة (سليمان ،2008: 101).

ويرى الباحث أن نظام الرقابة الداخلية بمثابة بوابة الأمان لأي مؤسسة وان الوحدة المسئولة عن تطبيق هذا النظام هي وحدة التدقيق الداخلي والتي يجب أن تتصف أعمالها بالموضوعية والحيادية والاستقلالية بهدف تقديم أفضل أداء لتحقيق رقابة فعالة بتكلفة اقل .

رابعا المدقق الخارجي(Charter Accountant):

يتم أداء التدقيق الخارجي من خلال محاسب قانوني معتمد ومستقل عن الوحدة الاقتصادية التي يدقق بياناتها المالية، وتشكل استقلاليته الأساس في أداء عملية التدقيق، فوظيفة التدقيق الخارجي قامت على أساس وجود إشراف خارجي ويكون المدقق مستقلا بحيث يبدي رأيا محايدا في القوائم المالية (حبوش، 2007: 35) ، وان دوره هو إضفاء الثقة والمصداقية على المعلومات المحاسبية وذلك من خلال قيامه بإبداء رأيه الفني عن مدى صدق وعدالة القوائم المالية التي تعدها الوحدات الاقتصادية من خلال التقرير الذي يقوم بأعداده مرفقا بالقوائم المالية فان دوره أصبح جوهري وفعال في مجال الحوكمة, ولأنه يحد من التعارض بين الملاك والإدارة (خليل ، 2005: 74).

ويرى الباحث أن مسؤوليات المدقق الخارجي تتلخص بفحص القوائم المالية والسجلات المالية والسجلات الأخرى للمؤسسة وابدأ الرأي الفني المحايد والمستقل طبقا للأعراف المهنية, إضافة إلى تقييم نظام الرقابة الداخلية وأجهزة التدقيق الداخلي من خلال فحصه ومدى إمكانية الاعتماد عليه إثناء ممارسة عمله, ويبدى رأيه بخصوص هذا النظام ويقوم بإبلاغ إدارة الشركة عن أية حالة ضعف أو قصور لهذا النظام أو أي سوء استخدام لموجودات الشركة أو المؤسسة المعنية .

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

شكل رقم (2)
الإطراف المسئولة عن تطبيق الحوكمة المصرفية
المصدر : إعداد الباحث.

المبحث الرابع/الجانب التطبيقي
تطبيق الحوكمة المؤسسية في المؤسسات المصرفية العاملة في البيئة المحلية

سوف يتم تطبيق الحوكمة المصرفية ودورها في تحسين وتطوير الأداء المصرفي–في عينة من المصارف المحلية العراقية، والبالغ عددها ستة مؤسسات مصرفية (مصرف الرشيد والرافدين – مصارف حكومية، ومصارف دار السلام والوركاء والخليج ومصرف بغداد مصارف قطاع خاص)..من خلال توزيع (30) استمارة استبانه على عدد من مدراء تلك المصارف ومخولين (بدرجة أ ،ب) ومدراء حسابات ومدراء رقابة داخلية والذين لديهم مؤهلات علمية (دبلوم وبكالوريوس في تخصصات المحاسبة الإدارة والعلوم المصرفية والإحصاء) وخبرات عملية لا تقل عن خمس سنوات في مجال العمل المصرفي، وقد أعيدت جميع استمارات الاستبانة وبنسبة 100%، وكانت الاستمارات تضم المحاور التالية:
الأول: مدى التزام المصرف بقواعد الحوكمة المصرفية.
الثاني: اثر تطبيق الحوكمة على أداء المصرف.
ومن خلال هذين المحورين يمكن تقسيم المحور الأول إلى تسعة فقرات هي:
المحور الأول: مدى التزام المصرف بقواعد الحوكمة المصرفية ويقسم إلى النقاط التالية:
1 تمتع أعضاء مجلس الإدارة بالكفاءة – الأهلية- الاستقلالية – النزاهة.

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

2 تحديد واضح لهيكل المصرف، ودور مجلس الإدارة.
3 احتفاظ المصرف بأنظمة تدقيق مستقلة ونزيه وفعالة تحقق مبدأ العدالة والمساواة.
4 التزام المصرف بمبدأي الإفصاح والشفافية.
5 التزام المصرف بضمان وجود نظام فعال لإدارة المخاطر.
6 يتبنى المصرف نظام حوافز ومكافئات يتصف بالشفافية والعدالة.
7 يوجد لدى المصرف إجراءات لتحديد دور المساهمين وضمان حقوقهم.
8 تحديد المصرف أدوار وحقوق الإطراف الأخرى ذات العلاقة.
9 يتبنى المصرف المعايير الأخلاقية والسلوكية العليا وتشجيعها.

المحور الثاني: أثر تطبيق الحوكمة في أداء المصرف: ويقسم إلى ستة فقرات هي :

1 يلعب تطبيق مبادئ الحوكمة المصرفية دورا مهما في تجنيب المصرف مخاطر التعثر.
2 يزيد تطبيق الحوكمة من فاعلية اتخاذ القرار وتجنب الفشل المالي والإداري.
3 معايير الأداء التي يوفرها تطبيق الحوكمة تزيد من ثقة المتعاملين في السوق المالية في أسهم المصرف كأداة استثمارية جذابة.
4 تطبيق قواعد الحوكمة المصرفية يشعر المساهمين بالثقة ويعزز ضمان حقوقهم.
5 الثقة المتزايدة في المصرف كمؤسسة تطبق مبادئ الحوكمة المؤسسية لها علاقة وثيقة بتطور مؤشرات الأداء.
6 يتمتع المصرف بميزة تنافسية ملموسة عن منافسيه بنتيجة تطبيق مبادئ وقواعد الحوكمة المصرفية.

وتم اختيار فقرات الاستبانة من خلال مراجعة العديد من الكتب والدوريات والمنشورات والرسائل والاطاريح المتعلقة بالموضوع قيد الدراسة وما تم وضعه من قبل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ومقررات لجنة بازل الأولى والثانية للرقابة المصرفية ومعايير مؤسسة التمويل الدولية وقانون الشركات رقم /21 لسنة 1997 (المعدل) وقانون المصارف رقم/94لسنة 2004 (المعدل)، إضافة إلى المناقشات مع مدراء المصارف المحلية والمختصين وبما يتلائم وخصوصية المصارف المحلية، إضافة إلى آراء الأساتذة المختصون في هذا المجال.

ويتم عرض المحورين أعلاه مع تقسيماتهم على مقياس ليكارت الخماسي (LIKERT SCALE) كما يلي :

(مقياس تحديد الأهمية النسبية)

التصنيف	موافق بشده	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشده
الدرجة	5	4	3	2	1

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

ومن خلال الإجابة على فقرات المحورين باستخدام مقياس لكارت الخماسي(كأوزان ترجيحية تبدأ من الوزن 1 وزن ترجيحي ضعيف إلى الوزن 5 الأقوى ترجيحا) تظهر استمارات الاستبانة أدناه نتائج استبيان (30) موظف وموظفة مؤسسات مصرفية للوقوف على أرائهم بموجب الاستبيان مستخدمين المعادلة الإحصائية التالية (الوادي وسمحان ، 2010: 51)، لاستخراج الوزن النسبي من خلال معادلة التوزيع التكراري النسبي وكانت النتائج كما تظهرها الاستمارات أدناه، ويمكن تطبيق المعادلة الإحصائية بالشكل التالي :

الوزن النسبي = تكرار الفئة ÷ مجموع التكرارات

الوزن النسبي المئوي = الوزن النسبي × 100%

وان طريقة استخراج النسبة 76% على سبيل المثال هي بالشكل الأتي:

الوزن النسبي = 20(موافق بشده عددهم20 موظف 66.7) + 3 (موافق عددهم3 موظف10.0) ÷ 30(موظف مجموع العينة 100.0)

= 23 ÷ 30× 100% = 76%*

إما عن كيفية استخراج الوزن النسبي المحايد (باعتباره إجابات ايجابية ، إضافة إلى اعتباره الوسط الفرضي بواقع ثلاث درجات ليكون الحد الفاصل في تفسير النتائج) تم بالشكل الأتي :

الوزن النسبي المحايد = 5 (موافق بشده 16.6) + 4(موافق 13.3) ÷ 15 (مجموع الدرجات في المقياس 100.0)

=9 ÷15 × 100% = 60%

وعند اختبار الفرضيات تكون الفقرة ايجابية ،بمعنى إن إفراد العينة يوافقون على محتواها إذا كان الوزن النسبي للفقرة اكبر من(>) 60% ، وتكون الفقرة سلبية بمعنى إن إفراد العينة لا يوافقون على محتواها إذا كان الوزن النسبي اصغر من(<) 60% ، وتكون أراء العينة في الفقرة محايدة إذا كان الوزن النسبي مساويا إلى (=) 60%.

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

المحور الأول: مدى التزام المصرف بقواعد الحوكمة المصرفية :

أولا: يتمتع أعضاء مجلس الإدارة بالكفاءة – الأهلية – الاستقلالية – النزاهة :

ت	الفقرة	موافق بشدة %	موافق %	محايد %	غير موافق %	غير موافق بشدة %	الوزن النسبي %
1	يتم اختيار أعضاء مجلس الإدارة من خلال خبراتهم الإدارية التي يتمتعون بها (المادة/17 الفقرة-4 من القانون رقم (94).	66.7	10.0	20.0	3.4	0.0	*%76
2	ترشيح الأكفاء من أعضاء الهيئة العامة أو خارجها لعضوية مجلس الإدارة (المادة/17 الفقرة-2 من القانون رقم (94) .	70.0	20.0	3.4	6.7	0.0	%90
3	يضع المصرف معايير تحدد عضوية أعضاء مجلس الإدارة في مجالس إدارات شركات ومصارف أخرى(المادة/110من القانون رقم21)(المادة/17 الفقرة-5 من القانون رقم 94).	50.0	26.6	3.3	16.6	3.3	%76
4	أغلبية أعضاء المجلس من المقيمين داخل العراق (المادة/18 الفقرة 6 من القانون رقم 94).	83.3	16.7	0.0	0.0	0.0	%100
5	يضم المجلس أعضاء يتمتعون بالتأهيل العلمي والخبرة في مجال العمل المصرفي والإدارة المالية أو المحاسبة أو غيرها من المجالات ذات الصلة (المادة/17 الفقرة-4 من القانون رقم 94).	86.6	13.3	0.0	0.0	0.0	%100
6	أعضاء مجلس الإدارة ذوي مؤهلات علمية مناسبة.	73.3	10.0	6.6	6.6	3.5	%83
7	لا يشغل رئيس المجلس أو احد أعضاؤه وظيفة تنفيذية باجر أو دون اجر دون الموافقة المسبقة من البنك المركزي (المادة/18 و 19 من القانون رقم 94).	63.3	23.3	13.4	0.0	0.0	%86
8	تقتضي مصلحة المصرف التركيز على تنويع الخبرات العلمية والعملية للأعضاء .	63.4	30.0	0.0	3.3	3.3	%93
9	لا يضم المجلس بين أعضائه من تسبب في إلحاق خسارة جسيمه لمؤسسة مصرفية عمل بها سابقا (المادة/20 الفقرة-2 من القانون رقم 94).	100.0	0.0	0.0	0.0	0.0	%100

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

10	يقتضي تنفيذ الوظيفة الرقابية لمجلس الإدارة الفصل بين مسؤوليتي مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية(المدير المفوض) وعدم جمعها في شخص واحد (المادة/18 الفقرة 4من القانون رقم94).	86.6	13.4	0.0	0.0	0.0	%100
11	يسهم الفصل بين الوظيفتين التنفيذية ورئاسة مجلس الإدارة في تجنب تركز السلطة والصلاحيات ويساعد على توزيع الأعباء المختلفة للوظيفتين (المادة/121 الفقرة ثانيا من القانون رقم 21).	73.3	10.0	6.6	3.4	6.6	%83
12	يتم الحجز على أسهم أعضاء المجلس مقابل عضويتهم ، ولا يتم قبول هذه الأسهم كضمانات لأية تسهيلات طيلة مدة عضوية العضو (المادة/106،الفقرة ثانيا وثالثا من القانون رقم 21).	46.6	16.7	10.0	13.3	13.3	%63
13	يتم إبلاغ البنك المركزي ومسجل الشركات عند قيام أي عضو ببيع جزء من أسهمه أو استقالته أو وفاته(المادة/108من القانون رقم 21)(المادة/19 الفقرة-3 من القانون رقم94).	46.7	16.6	10.0	13.3	13.3	%63
14	يتم تقييم كفاءة وأداء المجلس من خلال تحقيقه للأهداف الإستراتيجية ومعايير قياس الأداء الأخرى .	76.7	13.3	10.0	0.0	0.0	%90
15	جميع أعضاء المجلس من ذوي السيرة الحسنة ولم يسبق الحكم على احدهم بجريمة مخلة بالشرف أو أشهر إفلاسه أو التوقف عن سداد دينه سابقا(المادة/106، أولا من القانون رقم 21)(المادة/18 الفقرة 4/أ من القانون رقم 94).	93.3	6.7	0.0	0.0	0.0	%100
	المجموع						%1303
	متوسط الأوزان النسبية						%87

تحليل نتائج الاستبانة (المحور الأول – الفقرة أولا): من خلال بيان أراء إفراد العينة وضمن المحور الأول – الفقرة أولا { يتمتع أعضاء مجلس الإدارة بالكفاءة، الأهلية، الاستقلالية، النزاهة }، كانت النتائج ايجابية، حيث وجد أن الوزن النسبي لكل فقرة > من الوزن النسبي المحايد 60% ، وان متوسط مجموع الأوزان النسبية لهذه الفقرة 87% وهو > من الوزن النسبي المحايد، مما يدل إلى إن اغلب إفراد عينة

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

الدراسة يتفقون على أن أعضاء مجلس الإدارة يتمتعوا بالكفاءة ، الأهلية ، الاستقلالية، النزاهة .

ثانيا: يوجد تحديد واضح لهيكل المصرف ودور مجلس الإدارة:

ت	الفقـــــــــرة	موافق بشدة %	موافق %	محايد %	غيـــر موافق %	غيـــر موافـق بشدة%	الـــوزن النسبي %
16	يقوم مجلس الإدارة بوضع الأهداف والاستراتيجيات والسياسات العامة للمصـرف ويعمـل علـى تطورهـا والتحقق من التزام الإدارة التنفيذية بهـا (المـادة/117 الفقـرات ثالثـا ورابعـا وخامسـا مـن القـانون رقم 21)(المـادة/17 الفقـرة-1 مـن القانون 94).	66.7	20.0	13.3	0.0	0.0	%86
17	يشرف المجلس على تشكيل الهيكل التنظيمي وإقراره بما في ذلك إقرار المهـام والاختصاصـات والواجبـات والمسـؤوليات والعلاقـات (المـادة 117 الفقرة سادسا من القانون رقم 21).	46.7	13.3	20.0	13.3	6.7	%60
19	يقوم المجلس بتعيين المدير العام والمـدراء التنفيـذيين الرئيسـيين والمسـاعدين والخبـراء والاستشاريين (المادة/117 الفقرة أولا مـن القـانون رقـم 21)(المـادة/18 الفقـرة-5,4,3 مـن القانون رقم 94).	60.0	26.6	13.3	0.0	0.0	%86
20	يقوم المجلس بتشكيل اللجـان التـي تضـمن تسـيير إعمـال المصـرف بشـكل امـن وسـليم وفعـال وتحـدد مهامها.	46.7	26.6	20.0	3.3	3.3	%60
21	لـدى مجلـس الإدارة السياسـات والإجـراءات الكافيـة التـي تضـمن وجـود كـادر إداري مناسـب وفعـال يشـمل التعيينـات الملائمـة وتقيـيم الأداء المستمر.	40.0	26.6	26.6	60.7	0.0	%66
22	يتبنى مجلـس الإدارة إقـرار برامج التدريب لكافـة المستويات الإداريـة فـي المصرف بمـا فـي ذلـك أعضـاء	46.7	16.6	20.0	16.6	0.0	%63

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

	مجلس الإدارة ذاتهم ويحرص على تطويرها باستمرار.						
23	يتم دراسة أي مقترح متعلق بإعادة الهيكلة أو التنظيم بعناية ويتم اتخاذ القرار داخل مجلس الإدارة (المادة 118 الفقرتين أولا وثانيا من القانون رقم 21).	53.3	26.6	20.0	0.0	0.0	%80
	المجموع						%501
	متوسط الأوزان النسبية						%71

تحليل نتائج الاستبانة (المحور الأول – الفقرة ثانيا): من خلال بيان أراء إفراد العينة وضمن المحور الأول – الفقرة ثانيا {يوجد تحديد واضح لهيكل المصرف ودور مجلس الإدارة} ، كانت النتائج ايجابية ، حيث وجد أن الوزن النسبي لكل فقرة ≤ الوزن النسبي المحايد 60%، وان متوسط مجموع الأوزان النسبية لهذه الفقرة 71% وهو> من الوزن النسبي المحايد ، مما يدل إلى إن اغلب إفراد عينة الدراسة يتفقون على أنه يوجد تحديد واضح لهيكل المصرف ودور مجلس الإدارة.

ثالثا: يحتفظ المصرف بأنظمة تدقيق مستقلة ونزيهة وفعالة تحقق مبدأ العدالة والمساواة:

ت	الفقرة	موافق بشدة %	موافق %	محايد %	غير موافق %	غير موافق بشدة %	الوزن النسبي %
24	تم استحداث وظيفة مفتش وفقا للتعليمات المقرة المواد/من 140-146 من القانون رقم 21) .	33.3	40.0	26.7	0.0	0.0	%73
25	توجد بالمصرف دائرة مختصة بالتدقيق (قسم الرقابة الداخلية) (المادة/125 من القانون رقم 21)(المادة/18 الفقرة 5 من القانون رقم94).	100.0	0.0	0.0	0.0	0.0	%100
26	تتمتع دائرة التدقيق بالاستقلالية والكفاءة .	53.4	26.6	20.0	0.0	0.0	%80
27	يتمتع رئيس القسم وموظفيه بالمهارة والخبرات اللازمة لتأدية	40.0	26.6	23.3	10.0	0.0	%66

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

	عملهم بكفاءة .						
28	يتم إنشاء لجنة التدقيق وفقا لمتطلبات الإفصاح والشفافية والحوكمة المصرفية(المادة/24 الفقرة-1- أ،ب،ج،د،ه،و،ز،ح،ط من القانون رقم 94).	26.6	20.0	13.3	40.0	0.0	%46
29	رئيس لجنة التدقيق أو احد أعضائها وهو عضو بمجلس الإدارة (المادة/24 الفقرة 2 من القانون رقم 94).	26.6	20.0	13.3	40.0	0.0	%46
30	الواجب الأساسي للجنة التدقيق هو التأكد من أن التقارير التي يصدرها المصرف تعبر عن حقيقة مركزه المالي.	26.6	20.0	13.3	40.0	0.0	%46
	المجموع						%457
	متوسط الأوزان النسبية						%65

تحليل نتائج الاستبانة (المحور الأول – الفقرة ثالثا): من خلال بيان أراء إفراد العينة وضمن المحور الأول – الفقرة ثالثا { يحتفظ المصرف بأنظمة تدقيق مستقلة ونزيهة وفعالة تحقق مبدأ العدالة والمساواة}، كانت النتائج نوعا ما مرضية، حيث وجد أن الوزن النسبي لثلاث فقرات(28,29,30) < من الوزن النسبي المحايد 60% وذلك لعدم وضوح دور ومهام وعمل هذه اللجنة رغم أهميتها في تطبيق مبادئ وقواعد الحوكمة المؤسسية، وان متوسط مجموع الأوزان النسبية لهذه الفقرة 65% وهو> من الوزن النسبي المحايد، مما يدل إلى إن اغلب إفراد عينة الدراسة يتفقون على إن المصرف يحتفظ بأنظمة تدقيق مستقلة ونزيه وفعالة تحقق مبدأ العدالة والمساواة إلا إن هذه الحالة تبقى منقوصة لعدم فاعلية لجنة التدقيق والتي تدعوا إليها الحوكمة المصرفية.

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

رابعا: يلتزم المصرف بمبدأي الإفصاح والشفافية:

ت	الفقرة	موافق بشدة %	موافق %	محايد %	غير موافق	غير موافق بشدة %	الوزن النسبي %
31	مسؤولية الإفصاح تقع أساسا على مجلس الإدارة وإدارته التنفيذية .	66.7	20.0	13.3	0.0	0.0	%86
32	يتم الإفصاح عن جميع المعلومات ذات الأهمية النسبية إضافة إلى تلك التي حددها القانون في الوقت المناسب وبما يضمن وصول المعلومة إلى جميع أصحاب المصالح (المادة/117الفقرات ثالثا، رابعا، خامسا من القانون رقم 94).	46.7	20.0	33.3	0.0	0.0	%66
33	يلتزم المصرف بعرض بياناته المالية على مدقق خارجي ذو كفاءة وسمعة مهنية عالية (المادة/ 102الفقرة /6 والمادة/ 133 الفقرة /1 من القانون رقم 21)(المادة/46 الفقرة/1من القانون رقم 94).	100.0	0.0	0.0	0.0	0.0	%100
34	يتمتع المدقق الخارجي بالاستقلالية اللازمة لأداء مهمته (المادة/46 الفقرة 1 من القانون رقم 94).	60.0	26.6	13.4	0.0	0.0	%86
35	يحافظ مجلس الإدارة على مصالح صغار الملاك من خلال نشر المعلومات الخاصة بهيكل رأس المال وتسهيلات ذوي الصلة(المادة/44 من القانون رقم94) .	26.6	20.0	26.6	26.6	0.0	%46
	المجموع						%384
	متوسط الأوزان النسبية						%77

تحليل نتائج الاستبانة (المحور الأول – الفقرة رابعا): من خلال بيان أراء إفراد العينة وضمن المحور الأول – الفقرة رابعا{ يلتزم المصرف بمبدأي الإفصاح والشفافية }، كانت النتائج ايجابية، حيث وجد أن الوزن النسبي لكل فقرة > من الوزن

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

النسبي المحايد 60% باستثناء الفقرة (35) أعلاه فهي اصغر، وان متوسط مجموع الأوزان النسبية لهذه الفقـــــــرة 77% وهو > من الوزن النسبي المحايد ، مما يدل إلى إن اغلب إفراد عينة الدراسة يتفقون على أن المصرف ملتزم بمبدأي الإفصاح والشفافية باستثناء الفقرة/35 أعلاه.

خامسا: يلتزم المصرف بضمان وجود نظام فعال لإدارة المخاطر:

ت	الفقرة	موافق بشدة %	موافق %	محايد %	غير موافق %	غير موافق بشدة %	الوزن النسبي %
36	يقوم مجلس الإدارة بتحليل المخاطر الإستراتيجية المتمثلة بالأسواق المالية والمؤسسات الأخرى المماثلة والمنافسين (المادة/17 الفقرة-1 والمادة/26 من القانون رقم 94).	33.3	26.6	26.6	13.3	0.0	%60
37	يتم تطبيق ما يطلق عليه تحليل SWOT أو تحليل نقاط القوة والضعف مقابل الفرص والتهديدات.	40.0	20.0	33.3	0.0	6.7	%60
38	يتعامل مجلس الإدارة مع المخاطر الإستراتيجية كأحد مهامه الرئيسة ويقوم بمراجعتها دوريا ولا يقوم بتفويض التعامل مع هذه المخاطر للجنة التدقيق (المادة/29 الفقرة-1 من القانون رقم 94).	33.3	26.6	40.0	0.0	0.0	%60
39	يقوم مجلس الإدارة بتعيين لجنة لإدارة المخاطر لتعزيز مهمته في إدارة المخاطر الإستراتيجية	20.0	13.3	60.0	6.7	0.0	%33
40	دور لجنة إدارة المخاطر تتركز في تحديد وتصنيف المخاطر بشقيها التشغيلية ومخاطر السوق ووضع المعالجات الخاصة في حال وقوعها ومعرفة أثارها .	20.0	13.3	66.7	0.0	0.0	%33
41	يتم التأكد من أن كل نوع من أنواع المخاطر يقع تحت	53.3	26.6	20.0	0.0	0.0	%80

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

	مسؤولية مدير بعينه أو لجنة بعينها .						
42	يلتزم المصرف بقرارات البنك المركزي المعتمدة بما يخص إدارة المخاطر(المادة/29 الفقرة-2 ،أ،ب،ج،د والفقرات 3,2 من القانون رقم 94).	60.0	26.6	13.4	0.0	0.0	%87
	المجموع						%413
	متوسط الأوزان النسبية						%59

تحليل نتائج الاستبانة (المحور الأول – الفقرة خامسا): من خلال بيان أراء إفراد العينة وضمن المحور الأول – الفقرة خامسا { يلتزم المصرف بضمان وجود نظام فعال لإدارة المخاطر }، كانت النتائج دون المستوى المطلوب، حيث وجد أن الوزن النسبي للفقرات (40,39,38,37,36) ≥ للوزن النسبي المحايد 60% (باستثناء الفقرتين(41,42) كانتا > من الوزن النسبي المحايد)، وان متوسط مجموع الأوزان النسبية لهذه الفقرة 59% وهو < من الوزن النسبي المحايد، مما يدل إلى إن اغلب إفراد عينة الدراسة يرون أن المصرف غير ملتزم بضمان وجود نظام فعال لإدارة المخاطر.

سادسا: يتبنى المصرف نظام حوافز ومكافئات يتصف بالشفافية والعدالة:

ت	الفقرة	موافق بشدة %	موافق %	محايد %	غير موافق %	غير موافق بشدة %	الوزن النسبي %
43	يوجد نظام حوافز ومكافآت معتمد من قبل مجلس الإدارة ومعروف لدى العاملين (المادة/17 الفقرة 2 من القانون رقم 94).	26.6	26.6	33.4	13.4	0.0	%53
44	هناك نظام أجور واضح يتسم بالعدالة والموضوعية والحيادية.	26.6	20.0	40.0	13.4	0.0	%47
45	يتم تحديد مكافآت أعضاء مجلس الإدارة بشكل عادل من خلال لجنة المكافآت والتعويضات المشكلة بقرار	20.0	20.0	46.7	13.3	0.0	%40

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

	من المجلس(المادة/102الفقرة-9 من القانون رقم 21).						
46	يتم إقرار المكافآت والمخصصات للموظفين من خلال لجنة ذات صلاحية تتصف بالنزاهة والكفاءة.	40.0	20.0	26.6	13.4	0.0	%60
	المجموع						%200
	متوسط الأوزان النسبية						%50

تحليل نتائج الاستبانة (المحور الأول – الفقرة سادسا): من خلال بيان أراء إفراد العينة وضمن المحور الأول – الفقرة سادسا { يتبنى المصرف نظام حوافز ومكافئات يتصف بالشفافية والعدالة }، كانت النتائج دون المستوى المطلوب، حيث وجد أن الوزن النسبي لكل فقرة < من الوزن النسبي المحايد 60% ، وان متوسط مجموع الأوزان النسبية لهذه الفقرة 50% وهو < من الوزن النسبي المحايد، مما يدل إلى إن جميع إفراد عينة الدراسة يتفقون على أن المصرف لم يتبنى نظام حوافز ومكافئات يتصف بالشفافية والعدالة.

سابعا: توجد لدى المصرف إجراءات لتحديد دور المساهمين وضمان حقوقهم:

ت	الفقرة	موافق بشدة%	موافق %	محايد %	غير موافق%	غير موافق بشدة %	الوزن النسبي %
47	المصرف ملتزم بالا تزيد نسبة مساهمة الشخص الطبيعي او المعنوي عن 5% للمادة/ 32 من القانون رقم 21) (المادة/30 الفقرة-1 من القانون رقم 94).	40.0	26.6	33.4	0.0	0.0	%67
48	المصرف ملتزم بالا تزيد مساهمة أية مجموعة مصالح مترابطة ومشتركه وعائلة من غير القطاع الاشتراكي عن 20% في الشركة المساهمة الخاصة وعن 10% في الشركة المساهمة المختلطة المادة/32 الفقرة -1 من القانون رقم 21).	33.4	20.0	26.6	20.0	0.0	%53

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

49	الهيئة العامة وحدها هي صاحبة الحق في تعيين وإعفاء أعضاء مجلس الإدارة وزيادة رأس المال والتصرف في موجودات المصرف المادة/102 من القانون رقم21)(المادة/20,19 من القانون رقم94).	26.6	20.0	40.0	10.0	3.4	%47
50	يحق لأي مساهم الاستفسار من المدقق الخارجي عن أمور المصرف خلال الاجتماع السنوي للهيئة العامة .	20.0	13.4	53.3	13.3	0.0	%33
51	المصرف ملتزم بالمعاملة العادلة مع جميع المساهمين مع ضمان عدم تسريب المعلومات من قبل المصرف لبعض المساهمين دون غيرهم طالما لم يتم الإفصاح عن هذه المعلومات .	40.0	33.3	26.7	0.0	0.0	%73
	المجموع						%273
	متوسط الأوزان النسبية						%55

تحليل نتائج الاستبانة (المحور الأول – الفقرة سابعا): من خلال بيان أراء إفراد العينة وضمن المحور الأول – الفقرة سابعا { وجد مدى المصرف إجراءات لتحديد دور المساهمين وضمان حقوقهم }، كانت النتائج دون المستوى المطلوب، حيث وجد أن الوزن النسبي للفقرات (51,50,49,48) < من الوزن النسبي المحايد 60%، وان متوسط مجموع الأوزان النسبية لهذه الفقرة 55 % وهو < من الوزن النسبي المحايد، مما يدل إلى إن اغلب إفراد عينة الدراسة يتفقون على أن هناك غموض لدى المصرف بخصوص إجراءات تحديد دور المساهمين وضمان حقوقهم.

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

ثامنا: على المصرف تحديد ادوار وحقوق الإطراف الأخرى ذات العلاقة:

ت	الفقرة	موافق بشدة %	موافق %	محايد %	غير موافق	غير موافق بشدة %	الوزن النسبي %
52	يتخذ المصرف إجراءات كافية لحماية حقوق المودعين والمقترضين (المادة/29 الفقرات- 8,7,6,5,4,3,2 من القانون رقم 94).	40.0	33.3	20.0	6.7	0.0	%73
53	يتم تنظيم اجتماعات دورية بين موظفي المصرف والإدارة العليا من اجل اخذ رأي الموظفين في طرق تنفيذ العمل ومقترحاتهم لتحسين الأداء .	46.7	40.0	13.3	0.0	0.0	%87
54	المصرف ملتزم بتلبية متطلبات السلطات الرقابية (المواد/5,4,3,2، من القانون رقم 94).	40.0	40.0	20.0	0.0	0.0	%80
55	المصرف ملتزم بكفالة حق الإطراف ذات الصالح في الوصول إلى المعلومات التي تضمن مصالحهم كل حسب علاقته بالمصرف بشفافية وموضوعية.	33.3	26.6	33.3	0.0	6.7	%60
56	المصرف ملتزم باتخاذ إجراءات عاجلة (بما فيها التعويض) لمعالجة أي خرق لحقوق أي من الإطراف الأخرى ذوي المصالح	26.6	26.6	40.0	3.3	3.3	%53
	المجموع						%353
	متوسط الأوزان النسبية						%71

تحليل نتائج الاستبانة (المحور الأول – الفقرة ثامنا): من خلال بيان آراء إفراد العينة وضمن المحور الأول – الفقرة ثامنا { على المصرف تحديد ادوار وحقوق الإطراف الأخرى ذات العلاقة }، كانت النتائج ايجابية، حيث وجد أن الوزن النسبي

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

لكل فقرة (باستثناء الفقرة 56 أعلاه) > من الوزن النسبي المحايد 60% ، وان متوسط مجموع الأوزان النسبية لهذه الفقرة 71% وهو > من الوزن النسبي المحايد ، مما يدل إلى إن اغلب إفراد عينة الدراسة يتفقون على أن المصرف لديه تحديد لادوار وحقوق الإطراف الآخرى ذات العلاقة.

تاسعا: يتبنى المصرف المعايير الأخلاقية والسلوكية العليا وتشجيعها:

ت	الفقره	موافق بشدة%	موافق %	محايد %	غير موافق %	غير موافق بشدة %	الوزن النسبي %
57	يوجد دليل مكتوب لأخلاقيات وسلوكيات المهنة بالمصرف المادة/21 من القانون رقم 94).	26.6	20.0	26.6	26.6	26.6	%47
58	يقوم المصرف بنشر هذا الدليل بين الموظفين والقيام بالجهد اللازم لتعريفهم ببنوده.	20.0	13.3	20.0	20.0	26.7	%33
59	يتخذ مجلس إدارة المصرف إجراءات تضمن تطبيق دليل الأخلاقيات والتزام جميع الموظفين به.	33.3	33.3	26.6	3.3	3.3	%67
60	التقرير السنوي للمصرف يوضح الإجراءات التي يتخذها من اجل ضمان تطبيق دليل الأخلاقيات(المادة/45 من القانون رقم 94).	26.6	23.3	26.6	20.0	3.3	%51
	المجموع						%198
	متوسط الأوزان النسبية						%50

تحليل نتائج الاستبانة (المحور الأول – الفقرة تاسعا): من خلال بيان أراء إفراد العينة وضمن المحور الأول – الفقرة تاسعا{ يتبنى المصرف المعايير الأخلاقية والسلوكية العليا وتشجيعها }، كانت النتائج دون المستوى المطلوب، حيث وجد أن الوزن النسبي لكل فقرة (باستثناء الفقرة 59) < من الوزن النسبي المحايد 60%، وان متوسط مجموع الأوزان النسبية لهذه الفقرة 50% وهو < من الوزن النسبي المحايد، مما يدل إلى إن اغلب إفراد عينة الدراسة يتفقون على أن المصرف ليس لدية مؤشرات بخصوص المعايير الأخلاقية والسلوكية العليا وتشجيعها.

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

المحور الثاني : اثر تطبيق الحوكمة على أداء المصرف :

ت	الفقرة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	الوزن النسبي %
1	يلعب تطبيق مبادئ الحوكمة المصرفية دورا مهما في تجنيب المصرف مخاطر التعثر المصرفي.	40.0	33.3	26.7	0.0	0.0	%73
2	يزيد تطبيق الحوكمة من فاعلية اتخاذ القرار وتجنب الفشل المالي والإداري .	33.3	33.3	26.7	6.7	0.0	%67
3	معايير الأداء التي يوفرها تطبيق الحوكمة تزيد من ثقة المتعاملين في السوق المالية في سهم المصرف كأداة استثمارية جذابة.	53.4	26.6	20.0	0.0	0.0	%80
4	تطبيق قواعد الحوكمة المصرفية يشعر المساهمين بالثقة ويعزز ضمان حقوقهم .	40.0	33.3	26.6	0.0	0.0	%73
5	الثقة المتزايدة في المصرف كمؤسسة تطبق مبادئ الحوكمة المصرفية لها علاقة وثيقة بتطور مؤشرات أداء المصرف.	33.3	26.7	33.3	6.7	0.0	%60
6	يتمتع المصرف بميزة تنافسية ملموسة عن منافسيه نتيجة لتطبيق مبادئ وقواعد الحوكمة المصرفية.	40.0	26.7	33.3	0.0	0.0	%67
	المجموع						%420
	متوسط الأوزان النسبية						%70

تحليل نتائج الاستبانة (المحور الثاني):

من خلال بيان آراء إفراد العينة وضمن المحور الثاني{ اثر تطبيق الحوكمة المؤسسية على الأداء المصرفي }، كانت النتائج ايجابية، حيث وجد أن الوزن النسبي لكل فقرة > أو = الوزن النسبي المحايد 60% ، وان متوسط مجموع الأوزان النسبية لهذه الفقرة 70% وهو > من الوزن النسبي المحايد ، مما يدل إلى إن اغلب إفراد عينة الدراسة يتفقون على أن هناك اثر ايجابي عند تطبيق الحوكمة المصرفية على أداء المصرفي.

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

اختبار فرضية الدراسة:

عند اختبار الفرضيتين تكون الفقرة ايجابية ،بمعنى إن إفراد العينة يوافقون على محتواها إذا كان الوزن النسبي للفقرة اكبر من(>) 60% ، وتكون الفقرة سلبية بمعنى إن إفراد العينة لا يوافقون على محتواها إذا كان الوزن النسبي لها اصغر من(<) 60%، وتكون أراء العينة في الفقرة محايدة إذا كان الوزن النسبي مساويا إلى(=)60%. وبما إن للدراسة فرضيتان رئيسيتان مفادهما:

1- التزام المصارف في بيئة العمل المحلية بقواعد ومبادئ الحوكمة المؤسسية.
2- هناك اثر لتطبيق الحوكمة المؤسسية على الأداء المصرفي.

وباستعراض نتائج تحليل الاستبانة للمحورين وكما يلي :

رقم وعنوان الفقرة	الأوزان النسبية %
الفقرة/1: يتمتع أعضاء مجلس الإدارة بالكفاءة – الأهلية – الاستقلالية – النزاهة .	%87
الفقرة/2: يوجد تحديد واضح لهيكل المصرف ودور مجلس الإدارة .	%71
الفقرة/3: يحتفظ المصرف بأنظمة تدقيق مستقلة ونزيهة وفعالة تحقق مبدأ العدالة والمساواة .	%65
الفقرة/4: يلتزم المصرف بمبدأي الإفصاح والشفافية.	%77
الفقرة/5: يلتزم المصرف بضمان وجود نظام فعال لإدارة المخاطر .	%59
الفقرة/6: يتبنى المصرف نظام حوافز ومكافئات يتصف بالشفافية والعدالة .	%50
الفقرة/7: توجد لدى المصرف إجراءات لتحديد دور المساهمين وضمان حقوقهم .	%55
الفقرة/8: على المصرف تحديد ادوار وحقوق الإطراف الأخرى ذات العلاقة	%71
الفقرة/9: يتبنى المصرف المعايير الأخلاقية والسلوكية العليا وتشجيعها .	%50
مجموع الأوزان النسبية	585
متوسط الأوزان النسبية (585 ÷ 9) المحور الأول	%65
المحور الأول : مدى التزام المصرف بقواعد الحوكمة المصرفية	%65
المحور الثاني : اثر تطبيق الحوكمة على أداء المصرف	%70

تبين نتائج تحليل الاستبانة إن الفقرة رقم/1 تبين بأنها ايجابية وان إفراد العينة يوافقون على محتواها وذلك لان الوزن النسبي لها 87% وهو > 60% ، إما الفقرة رقم/2 تبين بأنها ايجابية وان إفراد العينة يوافقون على محتواها وذلك لان الوزن النسبي لها 71% وهو > 60% ، إما الفقرة رقم/3 تبين بأنها ايجابية وان إفراد العينة يوافقون على محتواها وذلك لان الوزن النسبي لها 65% وهو > 60% ، إما الفقرة رقم/4 تبين بأنها ايجابية وان إفراد العينة يوافقون على محتواها وذلك لان الوزن

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

النسبي لها 77% وهو > 60% ، إما الفقرة رقم/5 تبين بأنها سلبية وان إفراد العينة لا يوافقون على محتواها وذلك لان الوزن النسبي لها 59% وهو < 60% ، إما الفقرة رقم/6 تبين بأنها سلبية وان إفراد العينة لا يوافقون على محتواها وذلك لان الوزن النسبي لها 50% وهو < 60%، إما الفقرة رقم/7 تبين بأنها سلبية وان إفراد العينة لا يوافقون على محتواها وذلك لان الوزن النسبي لها 55% وهو < 60% ، إما الفقرة رقم/8 تبين بأنها ايجابية وان إفراد العينة يوافقون على محتواها وذلك لان الوزن النسبي لها 71% وهو > 60% ، إما الفقرة رقم/9 تبين بأنها سلبية وان إفراد العينة لا يوافقون على محتواها وذلك لان الوزن النسبي لها 50% وهو < 60% ، واظهر الجدول أعلاه متوسط أوزان نسبية 65 % للمحور الأول وهذا يعني إن المحور الأول ايجابي وان إفراد العينة يوافقون على محتوياتها من الفقرات وذلك لان متوسط الأوزان النسبية لها > من الوزن النسبي المحايد 60%، كما واظهر الجدول متوسط أوزان نسبية 70% لفقرات المحور الثاني وهذا يعني إن المحور ايجابي وان إفراد العينة يوافقون على محتوياته من الفقرات وذلك لان متوسط الوزن النسبي له > من الوزن النسبي المحايد 60%، وهذا يدل على أن عينة الدراسة / المصارف العاملة في البيئة المصرفية المحلية تطبق إلى حد قريب الحوكمة المصرفية فيما يخص المحور الأول أما بخصوص الفرضية الثانية فقد أظهرت النتائج نسبة ايجابية إلى حد قريب مما ينعكس إثرها إيجابا على الأداء المصرفي ويثبت فرضية الدراسة بتطبيق المصارف المحلية عينة الدراسة للحوكمة المؤسسية كأداة لها دور في تحسين وتطوير الأداء المصرفي.

المبحث الخامس
الاستنتاجات والتوصيات

أولا: الاستنتاجات

1 يؤدي الالتزام بقواعد الحوكمة إلى زيادة ثقة المستثمرين المحليين والأجانب بالشركات المملوكة للدولة ومن ثم في الدولة كلها و يزيد من قدرة الدولة على جذب الاستثمار وما ينتج عنه من تنمية لاقتصاد البلد.

2 تهدف قواعد الحوكمة إلى تحقيق الشفافية والعدالة ومنح حق مساءلة إدارة الشركة وبالتالي تحقيق الحماية للمساهمين وحملة الحقوق جميعا مع مراعاة مصالح العمل والعمال والحد من استغلال السلطة في غير المصلحة العامة بما يؤدي إلى تنمية الاستثمار وتشجيع تدفقه وتنمية المدخرات وتعظيم الربحية وإتاحة فرص عمل جديدة.

3 إن قواعد الحوكمة تؤكد على أهمية الالتزام بإحكام القانون والعمل على ضمان مراجعة الأداء المالي ووجود هياكل إدارية تمكن من محاسبة الإدارة إمام المساهمين

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

مع تكوين لجنة التدقيق من غير أعضاء مجلس الإدارة ، تكون لها مهام واختصاصات وصلاحيات عديدة لتحقيق رقابة مستقلة على التنفيذ.

4 تركز الحوكمة على العلاقات بين الموظفين وأعضاء مجلس الإدارة والمساهمين وأصحاب المصالح وواضعي التنظيمات الحكومية وكيفية التفاعل بين كل هذه الإطراف في الإشراف على عمليات الشركة.

5 إن مبادئ وقواعد حوكمة المؤسسات المصرفية هي القواعد والنظم والإجراءات التي تحقق أفضل حماية وتوازن بين مصالح مديري المصرف والمساهمين فيها وأصحاب المصالح الأخرى المرتبطة بها ، وبينما يمكن اعتبار هذه القواعد مكملة للنصوص الواردة في شان الشركات في القوانين المختلفة واللوائح التنفيذية والقرارات الأخرى الصادرة تطبيقا لها إلا إن ما يعطي هذه القواعد خصوصية ويجعلها مختلفة عن القواعد القانونية المشار أليها هو إن قواعد الحوكمة المؤسسية في المصارف لا تمثل نصوصا قانونية ولا يوجد إلزام قانوني لها وإنما هي تنظيم وبيان للسلوك الجيد في إدارة المؤسسات المالية، وفقا للمعايير والأساليب العالمية التي تحقق توازنا بين مصالح الإطراف المختلفة لذلك فان هذه القواعد تم صياغتها بما يؤكد طبيعتها الإرشادية.

6 يؤدي تطبيق المصارف للحوكمة إلى نتائج ايجابية متعددة أهمها زيادة فرص التمويل وانخفاض تكلفة الاستثمار واستقرار سوق المال والحد من الفساد المالي والإداري.

7 إن التزام المصارف بتطبيق معايير الحوكمة يسهم في تشجيعها للشركات التي تقترض منها بتطبيق هذه القواعد والتي من أهمها الإفصاح والشفافية والإدارة الرشيدة ويؤدي تطبيق الشركات لمبادئ الحوكمة إلى انخفاض درجة المخاطر عند تعاملها مع المصارف والاقلال من التعثر المصرفي .

8 إن دور الحوكمة لا يقتصر على وضع القواعد ومراقبة تنفيذها أو تطبيقها ولكن يمتد ليشمل أيضا توفير البيئة اللازمة لدعم مصداقيتها وهذا لا يتحقق إلا بالتعاون بين كل من الدولة والسلطة الرقابية (متمثل بالبنك المركزي والأجهزة الرقابية الأخرى) والقطاع الخاص والفاعلين الآخرين بما فيهم الجمهور.

9 أظهرت نتائج الاستبيان في المحور الأول/ثالثا إلى إن إفراد العينة لا يتفقون بخصوص وضوح دور ومهام وعمل لجنة التدقيق رغم أهميتها في تطبيق مبادئ الحوكمة المصرفية حيث جاءت النتائج بوزن نسبي 46%،46%،46% للفقرات 30,29,28 على التوالي وهي اقل من الوزن النسبي المحايد 60%.

10 أظهرت نتائج الاستبيان في المحور الأول/خامسا إلى أن إفراد العينة يرون أن نظام أدارة المخاطر هو دون المستوى المطلوب حيث جاءت النتائج

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

%33،%33،%60،%60،%60 بالنسبة للفقرات 40,39,38,37,36 على التوالي وهي مساوية واقل من الوزن النسبي .

11- بينت نتائج الاستبيان في المحور الأول/سادسا انخفاض نسبة تبني المصرف لنظام حوافز ومكافئات يتصف بالشفافية والعدالة حيث جاءت النتائج 53%،47%،40% بالنسبة للفقرات 45,44,43 على التوالي وهي اقل من مستوى الوزن النسبي المحايد بشكل كبير.

12- لوحظ انخفاض النسبة الى33% بالنسبة للفقرة 50 من المحور الأول/سابعا والخاصة بان يحق لأي مساهم الاستفسار من المدقق الخارجي عن أمور المصرف خلال الاجتماع السنوي للهيئة العامة حيث جاءت النتيجة دون المستوى المطلوب بشكل كبير.

13- بينت النتائج في المحور الأول/تاسعا إلى انخفاض نسبة الفقرات 60,58,57 إلى نسب 47%،33%،51% على التوالي مما يشير إلى عدم اعتماد المصارف لنصوص هذه الفقرات والتي هي دون الوزن النسبي المحايد.

14- أظهرت نتائج الدراسة إلى إن المصارف المحلية عينة الدراسة تطبق معايير وقواعد الحوكمة المؤسسية بنسبة 65% بالنسبة للمحور الأول من الاستبانة والذي يشير إلى مدى التزام المصرف بقواعد الحوكمة المصرفية ، ونسبة 70% بالنسبة للمحور الثاني الذي يشير إلى اثر تطبيق الحوكمة المصرفية على أداء المصارف، ويمكن اعتبار هذه النتائج ايجابية إلى حد قريب إلا أنها تبقى دون المستوى المطلوب والذي يطمح أن تكون عليه مصارفنا المحلية في تقديم الخدمات المصرفية .

ثانيا: التوصيات

1- يتطلب تطبيق آليات الحوكمة نشر ثقافة الحوكمة في المجتمع وذلك من خلال وسائل الإعلام والمنظمات المهنية المعنية بالعلوم المالية والإدارية، فإذا ما أدرك المجتمع إن الحوكمة تمثل له خط الدفاع الأول والحصن المنيع ضد أي فساد أو إفساد يحاول إن يسلب المجتمع ثرواته وأمواله ومكاسبه، فانه سوف يدعم تطبيقها وإرساء قواعدها والدفاع عنها، ويتم ذلك من خلال إنشاء مراكز إعلاميه وتدريبية في مؤسسات الدولة لترسيخ ثقافة ومفهوم الحوكمة.

2- ضرورة أعطاء أهمية خاصة للجنة التدقيق في المصارف لتضطلع بمهامها الضرورية والمشار إليها في المادة (46) من القانون رقم/94 ومحاولة لرفع نسب دور ومهام وعمل تلك اللجان تطبيقا لمبادئ الحوكمة المصرفية لتكون أعلى من معدلاتها التي ظهرت بها وهي 46%، للفقرات من 28- 30.

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

3 ضرورة التزام المؤسسات المالية بالقوانين والأنظمة والتعليمات والعمل بروحية قواعد ومبادئ حوكمة المصارف وتطوير أفضل الممارسات المطبقة في تشكيل مجلس الإدارة وحماية حقوق المساهمين والمودعين ودعم أسس النزاهة والشفافية والعدالة.

4 مراجعة كافة القوانين والتعليمات النافذة حاليا والعمل على تقوية وتعميق مبادئ حوكمة المؤسسات المصرفية وضمن تلك التشريعات والتعليمات واقتراح التعديلات والإضافات عليها كما تطلب الأمر ذلك.

5 ضرورة القيام بتدريب الكوادر الوظيفية (العليا والوسطى والدنيا) في المؤسسات المصرفية بقصد تعزيز وترسيخ المعرفة لديهم بالمبادئ والمعايير المحلية المطبقة في مؤسسات مصرفية مهنية معتمده للحوكمة المصرفية.

6 ضرورة قيام البنك المركزي بالمطالبة من مجلس المعايير العراقية بإصدار واعتماد معايير خاصة للحوكمة المصرفية تكون مقبولة ومعترف بها من جميع الإطراف المعنية.

7 الحاجة إلى أعطاء أهمية خاصة لإدارة المخاطر نظرا لما تضطلع به هذه الإدارة من مهام ذات صلة بالعمل المصرفي وتجنب المصرف الكثير من المخاطر التي يتعرض لها ومحاولة لرفع نسب الفقرات الخاصة بإدارة المخاطر ومما تتضمنه لتكون أعلى من معدلاتها وهي 33% 60% للفقرات من 36 .40

8 ضرورة تبني المصارف نظام حوافز ومكافئات يتصف بالشفافية والعدالة ومحاولة لرفع النسب الظاهرة في استمارة الاستبيان 40% 53% للفقرات من 43 45 لتكون أعلى من معدلاتها الحالية كمؤشر لتحسن الأداء.

9 ضرورة التأكد من كفاءة أعضاء مجلس الإدارة والمدير المفوض للمصرف وتنوع خبراتهم وإدراكهم الكامل لمفهوم الحوكمة المصرفية وضرورة توفر مستويات ملائمة من التدقيق والفحص داخل كل مصرف.

10 ضرورة توفر الشفافية والإفصاح في كل إعمال وأهداف وأنشطة المصرف والإدارة.

11 ضرورة فسح المجال لكل مساهم بالاستفسار من المدقق الخارجي عن أمور تخص المصرف خلال الاجتماع السنوي ومحاولة لرفع النسبة 33% لأعلى مستوى لها.

12 ضرورة أن تنتهج المصارف المحلية لمبادئ وقواعد الحوكمة المصرفية، ومحاولة لرفع نسب تطبيق قواعد الحوكمة المصرفية إلى نسب أعلى مما أظهرته نتائج الدراسة نظرا لما لمبادئ وقواعد الحوكمة المصرفية من مزايا ايجابية تصب في مصلحة المصارف والاقتصاد القومي على حدسواء.

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

المصادر

أولا : الكتب:

1 القبطان، السيد، 2006، قواعد المراجعة في إعمال البنوك –شرح وافي لعمليات المصارف وأساليب مراجعتها، دار النصر للطباعة والنشر، القاهرة.

2 العيسوي، إبراهيم، 2003، التنمية في عالم متغير: دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها، دار الشرق ،القاهرة.

3 الخضري، محسن احمد، 2005، حوكمة الشركات – كيف يتم تفعيل أدوات الرقابة الضميرية والإشراف الذاتي على الشركات وتحقيق عوامل الصحة والسلامة المعنية والوظيفية، القاهرة.

4 سليمان،محمد مصطفى،2008، حوكمة الشركات – ودور أعضاء مجالس الإدارة والمديرين التنفيذيين،الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر.

5 شحاتة، شحاتة السيد وعلى، عبد الوهاب نصر، 2007، مراجعة الحسابات وحوكمة الشركات في بيئة الإعمال العربية والدولية المعاصرة – الدار الجامعية، الإسكندرية.

6 كينيث، كيم، وجون نو فسنجر ويرك ج .موهر ، 2010 ، حوكمة الشركات – الإطراف الراصدة والمشاركة –،تعريب ا.د محمد عبد الفتاح العشماوي، و د.غريب جبر غنام، ترجمة دار المريخ للنشر.

7 الوادي، محمود حسين، وسهيل احمدسمحان، 2010 ، مبادئ الإحصاء للاقتصاد والعلوم الإدارية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

ثانيا: البحوث:

1 التميمي، عباس حميد، 2008 ، آليات الحوكمة ودورها في الحد من الفساد المالي والإداري في الشركات المملوكة للدولة.

2 العبد، جلال، حوكمة الشركات ماذا تعني؟ وما انعكاساتها على سوق المال وحملة الأسهم، مجلة الأسواق العربية، موقع على الانترنت.

3 الغنيمي، محمود، 2005، (الحوكمة والجهاز المصرفي، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر الخامس لحوكمة الشركات وإبعادها المحاسبية والإدارية والاقتصادية) الجزء الثالث، جامعة الإسكندرية، كلية التجارة.

4 ألرحيلي، عوض سلامة، 2005 ، دليل المراجعة كأحد دعائم حوكمة الشركات – حالة السعودية، بحوث وأوراق عمل المؤتمر العربي الأول حول التدقيق الداخلي في إطار حوكمة الشركات، القاهرة

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

5 عبد اللطيف،عبد الله، الإدارة المركزية للبحوث المالية والتنمية،مصر، موقع على الانترنت.
6 حتاملـه، محمـد، 2005، دور البنـوك فـي تعزيـز حوكمـة الشـركات، موقـع علـى الانترنيت.
7 سـليمان، محمـد مصـطفى، 2006 ، حوكمـة الشـركات ومعالجـة الفسـاد المـالي والإداري (دراسة مقارنة)، الدار الجامعية الإسكندرية.
8 حنـا، نعيم، 2005 نحـو حوكمـة النظـام الضـريبي المصـري نمـوذج مقتـرح، المؤتمر الخامس لحوكمة الشركات وإبعادها المحاسبية والإدارية والاقتصادية، الجزء الثالث، جامعة الإسكندرية، كلية التجارة.
9 حـداد، منـاور، 2008، دور حوكمـة الشـركات فـي التنميـة الاقتصـادية، المؤتمر العلمي الأول جامعة دمشق، كلية الإدارة والاقتصاد.
10 خليل، محمد احمد، 2005 ، دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وانعكاساتها على سوق الأوراق المالية – دراسة تطبيقية ، مجلة الدراسات والبحوث التجارية ، ، العدد /1 جامعة الزقازيق ،مصر .
11 ميخائيـل ، اشـرف حنـا ، 2007 ، تـدقيق الحسـابات فـي إطـار منظومـة حوكمـة الشركات، بحوث وأوراق عمل المؤتمر العربي الأول حول التدقيق الداخلي في إطار حوكمة الشركات، القاهرة.
12 عوض، أمل محمد، 2003 ، قياس اثر الدور الحكومي لمراجعة الحسابات على سلوك إدارة الإربـاح للشـركات المسـجلة فـي سـوق الأوراق الماليـة المصـري، مجلة الدراسات المالية والتجارية، العدد/3، جامعة القاهرة.
13 يوسف محمد حسن، 2007، محددات الحكومة ومعاييرها..مع إشارة خاصة لنمط تطبيقها في مصر.

ثالثا: رسائل واطاريح الماجستير والدكتوراه:

1 التميمي،ناظم شعلان جبار،2009، دور مراقب الحسابات في تعزيز الإفصاح والشفافية بالتقارير المالية في ظل الحوكمة ،أطروحة دكتوراه، جامعة بغداد ، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، بغداد.
2 الخزاعي،اسعد غني جهاد ،2008 ، إطار مقترح لحوكمة الشركات الحكومية الممولة ذاتيا وانعكاسها على مهنة التدقيق الخارجي في العراق، أطروحة دكتوراه، جامعة بغداد، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، بغداد.
3 جوده ، فكري عبد الغني محمد ، 2008 ، مدى تطبيق مبادئ الحوكمة المؤسسية في المصارف الفلسطينية وفقا لمبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ومبادئ لجنة بازل، كلية التجارة، قسم إدارة الإعمال، غزة – فلسطين.

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

4 حبش، محمد ، 2007، مدى التزام الشركات العامة الفلسطينية بقواعد حوكمة الشركات، الجامعة الإسلامية.

5 نسمان، إبراهيم اسحق، 2009 ، دور إدارة المراجعة الداخلية في تفعيل مبادئ الحوكمة، رسالة ماجستير.

رابعا: المصادر الأجنبية:

1. Cadbury,sir A.,1992, Committee on financial aspects corporate governance ,HMSO.

2- colley , john L. and Others , 2005 , what is Corporate Governance . McGraw –Hill.

3- Shawwa , Mahmoud , 2007, Corporate governance and Firms performance in Jordan, University of Wales .

خامسا: القوانين:

1 قانون الشركات العراقي رقم 21 لسنه 1997 المعدل.

2 قانون المصارف العراقية رقم (94) لسنة 2004 المعدل.

سادسا: المواقع الالكترونية:

1- www.cipe.org. مركز المشروعات الدولية

2-The Organization for Economic Cooperation and Development(OECD):www.oecd.org

3-www.bis.org موقع لجنة بازل المصرفية

4-International Monetary Fund (IMF):www.imf.org صندوق القد الدولي

5- www. Hawkama . net – موقع حوكمة الشركات على شبكة الانترنيت

The Range application the local banks of Iraqis for corporate governance…the study application for simply from banks of working in two sectors government and private in environment an work of Iraqi

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

Abstract

The study goal for communiqué of the of the corporate governance of banking according for principle and rules corporate governance which is issued by the (OECD) and Basel committee the banking observance , which has been come out this study for projector over of the concepts and goal , advantage of the corporate governance, and application the corporate governance in a simple of finance enterprises for example of local banks in Iraqi environment , this considering as basis of a pedestals for the national economy and one abutments which is use approach survey in sample that continue (30) officials .

The important things of the conclusion study, the corporate governance principles of its application. it leads of making justice and transparency and protect depositors rights, it also work to pushing down rates financial corruption and management and rise the companies levels and control reinforcement and increase the confidence of the national economy ,it is also deepening the financial markets role on saving deposits and rise the investments returns also increasing financing opportunities and reduce the risk levels and to be off from the stumble banking, the important recommendations that is coming this study , necessary it is to hold the obligation banking enterprises by laws , systems and instruments , and development best application to applying in formation the boards of director ,also audit committee in banks ,it is working for performance guarantee financial reports ,and also actualization confidence in accounting information ,and importance to making bank central of Iraqi issued and relying a special standard corporate governance its general accepted and it is recognizing and necessary the local banks follow of the corporate governance, also tray to increase application of percentage of roles corporate governance to up percentage whereof ,appear study result .

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional